المشكلات الاقتصادية

التشخيص – العلاج

د . إيهاب سلام

تصدير

محور الاقتصاد هو الوفاء بحاجات الإنسان . ذلك الذي يثقل علي الاقتصاد إذا فرط في أعداد البشر . وهو يخفف عنه إذا نظم أعداده . ويواجه غالباً بالندرة الاقتصادية فيحاول أن يقتحمها من خلال تشخيص المشكلة ثم التعامل معها .

شخص الإنسان مشكلته السكانية ثم عالجها . وشخص مشكلته مع البطالة والعمل فعالجهما . وهو يشخص في كل مرة أزمة من أزمات موارده الاقتصادية : أزمات الطاقة والغذاء والمياه والتصحر وأزمة التنمية الاقتصادية عموماً ، ويضع لها العلاج وقد تطيب الأزمة وتنفرج وقد تتعقد ويخيب الحل .

لكن ما هو تشخيص هذه المشكلات الاقتصادية وتلك الأزمات ذلك ما سوف يعرضه الدكتور / إيهاب سلام في هذا المؤلف الجديد .

رئيس التحرير

مقدمة

تواجه الدول والمجتمعات أول ما تواجه المشكلة السكانية ، فإذا كانت هناك ندرة في السكان فتحاول أن تزيد من المعدلات الطبيعية حتى يزاد عدد السكان بها . وإذا ما كان هناك تضخم في عدد السكان ، فتحاول تخفيض المعدلات الطبيعية حتى ينكمش عدد السكان بها . أما إذا كان عدد السكان ثابتا ويزداد بمعدلات بطيئة ، فهي تحاول الحفاظ على تلك المعدلات حتى يحدث استقرار في عدد السكان فيها . وكل ذلك من أجل خفض الإنفاق المالي أو الزيادة في هذا الإنفاق . فما هو العلاج حتى يتوقف نزيف الإنفاق المالي في حالة زيادة السكان أو ما هو الحل إذا كان الإنسان يسعى إلى الرفاهية في حالة انخفاض السكان ؟ ..

وإذا ما لم تتمكن الدولة من ضبط أعداد السكان بها ، فهل سيقتضي ذلك في المستقبل أن تواجه مشكلة البطالة ، وماذا سوف تفعل إزاء شراستها ؟ . وهل سيكون العلاج سهلا ؟ .. وماذا سوف تفعل الدولة إزاء وحش الآلية الذي يقلص في فرص العمل ؟ .. وماذا سوف تفعل في مواجهة خطر العولمة ؟ .. وماذا سوف تفعل إزاء نقص التمويل وما يتكلفه إدخال التقنية الجديدة للمصانع والمنشآت ؟ ..

وإذا تمكنت الدولة من حل مشكلة فرص العمل فهل يمكنها أن تحل مشكلة الموارد الاقتصادية ، التي تتميز بالندرة ؟ ..ماذا سوف تفعل في أزمة الطاقة والغذاء والمياه والتصحر وغيرها من المشكلات الخاصة بالموارد الاقتصادية ؟ . . وهل يمكن أن تنفرج الأزمات بحل من الحلول الاقتصادية وما هو الأسلوب الأمثل في ذلك ؟ ..

الفصل الأول
المشكلة السكانية
١ / ١ – ماهية المشكلة السكانية :

ربما ظهرت المشكلة السكانية منذ عهد مالتس ، حينما اكتشف أن عـــدد السكان يزيد بمتوالية هندسية ، بينما يزيد الإنتاج بمتوالية حسابية ، ومـــن ثم يصبح الإنتاج غير كاف . وتفاقمت هذه المشكلة مرة أخرى فـــي القـــرن العشرين ، وذلك نتيجة أن عدد المواليد تزايد بينما انخفض عـــدد الوفيـــات نتيجة تحسن الظروف الصحية في الدول المختلفـــة . وقـــد حـــدث تزايـــد المواليد خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها في أغلب البلاد المتقدمـــة . في حين أن بعض البلاد الأخرى عانت من نقص في عدد ســـكانها . وكـــان تحسين تقنية إنتاج الأدوية سبباً في تحسين المستوى الصحي مـــع بعـــض التحسن في الظروف الاجتماعية مما أدي إلى انخفاض ملموس فـــي معـــدل الوفيات في الدول النامية ، وفي نفس الوقت ، ظهرت الخصوبة مستقرة في بعض البلاد ، وفي بلاد أخرى زادت عن الحد .[1]

وإزاء هذا الوضع ، اصبح من المنتظر زيادة الداخلين الجدد إلى ســـوق العمل ، علاوة على الداخلين الجدد إلى الحياة ، مما يستدعي إنشاء مـدارس لهم أو على الأقل زيادة الفصول الدراسية ، ثم تعليمهم وتدريبهم ، وإيجـــاد مأوى مناسب لهم ، وأضف إلى ذلك الملبس والمأكل ، ثم فرص العمل حتـــى يتمكنوا من شراء طعامهم ودفع إيجار مساكنهم ، والإنفاق علـــى عائلاتـــهم وأسرهم وذويهم ، مما يؤدي إلى الضغط على الإنتـــاج لزيـــادة الاســـتهلاك والخدمات .

---

[1] United Nations , The Determinants & Consequences of Population Trends , Volume 1 , Newyork , 1973 , P .631

١ / ٢ – العوامل الاقتصادية المؤثرة في انخفاض الخصوبة :

المشكلة السكانية تكمن في زيادة السكان نتيجة ارتفاع معدلات المواليد ، بمعنى زيادة الخصوبة مما يحمل الاقتصاد بمتطلبات هذه الأفواه الجديدة من حاجات ، تكون ندرتها سببا في تفاقم المشكلة ، وتخلق وضعا من التزاحم على الموارد يؤدي إلى الفقر والجوع والبطالة . بينما الشطر الآخر من المعادلة وهو انخفاض الوفيات يعد مرحبا به لأن فيه تحسينا لأوضاع الإنسان الصحية ، ويبدو من الناحية الأخلاقية أن رفض هذا الانخفاض أمر ممجوج مرفوض ، فلا يوجد فرد يكره أن يحيا البشر حياة صحية مقبولة أو يتعرضوا لأخطار تودي بحياتهم .

هناك عوامل غير اقتصادية تؤدي إلى تخفيض الخصوبة لدى المرأة مثل رفع سن الزواج أو العلاقة بين الخصوبة والوفيات بأن تؤدي كثرة الوفيات إلى ارتفاع الخصوبة تعويضا للوفيات والعكس ، أو تأجيل الزواج . وما يعنينا في هذه الدراسة هو العوامل الاقتصادية فقط . . وعلى العموم فإن العوامل أيا كان نوعها عوامل متشابكة متداخلة وتحديد أثر كل عامل في تخفيض الخصوبة أمر صعب المنال . ومن هذه العوامل الاقتصادية التي أدت في الماضي إلى تخفيض الخصوبة وظيفة الأسرة وبناؤها – ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة تكاليف تربية الأطفال .– الاتجاه إلى التعليم – الحراك الاجتماعي – التحضر والتصنيع . وكلها عوامل متشابكة مسئولة عن التغير في الخصوبة وبالتالي ارتفاع او انخفاض أعداد المواليد . غير أن محاولات الربط بين الإنحدار وتلك العوامل لم يثبت بشكل قاطع .

وقد أثر تطور وظيفة الأسرة في تخفيض الخصوبة ، وفقدت الأسرة وظيفتها الاقتصادية بنمو التحضر والتصنيع . فقد كان الأحداث من قبل مصدرا من مصادر دخل الوالدين في الأسرة . وبصدور قوانين تشغيل الأحداث وتحديد بداية سن للعمل لا يجوز تجاوزه وتحول التعليم من تعليم حر إلى تعليم إلزامي أدي إلى عدول الوالدين عن الاستفادة من أبنائهم في العمل والانصياع إلى تنفيذ القوانين تفاديا للغرامة وتهيئة البشر لمستقبل أكثر تمدينا . وتحول دور الأسرة بفقدان الأب سلطانه المطلق نتيجة اشتراك

المرأة اقتصاديا في نفقات الأسرة وامتنع الوالدين عن استغلال الأطفال ماليا إلى محاولة تنشئتهم التنشئة اللائقة . بالإضافة إلى أن تكاليف تربية الطفل بدأت ترتفع ومن ثم بدأ حجم الأسرة ينخفض لخفض هذه التكاليف .

وأدى ارتفاع مستويات المعيشة إلى انخفاض الخصوبة أيضا وذلك ما نلاحظه في الأغنياء حيث يقل عدد الأفراد في الأسرة لو قورنت الأسرة الفقيرة بالأسرة الغنية . وكلما زادت الثروة كان الميل إلى تخفيض الخصوبة واضحا. وهكذا فعلت نفس الفعل زيادة تكاليف تربية الأطفال فهي من العوامل الضاغطة على تخفيض عدد أفراد الأسرة .

ويلعب التعليم دورا في تخفيض الخصوبة لدى المرأة . وذلك ظاهر من تقصي أوضاع بعض الدول الأوربية والأمريكية في نهايات القرن التاسع عشر ، فقد أدى محو الأمية إلى تخفيض الخصوبة . وأصبح تعليم المرأة عاملا مساهما في تغير سلوكها وانتقالها من دورها التقليدي كربة للبيت ومربية للأطفال إلى شريكة في الأسرة عاملة مما بدل في تصرفاتها الإنجابية من امرأة ولود إلى امرأة تريد التمتع بحياتها وتحافظ على عدد معين من الأولاد لا تتعداه . وقد أكد بعض الكتاب الروس إن اتجاه المرأة نحو التعليم والفن والعلم والنشاط السياسي كان عاملا حاسما ومساهما في تخفيض خصوبتها في الاتحاد السوفيتي سابقا. والرغبة في تحسين المستوى الاجتماعي هي في باطنها رغبة في تحسين المستوى الاقتصادي ، وقد أدت هذه الرغبة إلى تحديد الأعداد بالأسرة . وقد لاحظ بعض الكتاب أن في مرحلة انخفاض حجم الأسرة فإن الحراك بين الطبقات الاجتماعية تزايد . ويعمل المتحركون اجتماعيا وكذلك الذين لا يتحركون إلى تحديد حجم الأسرة إذا كان الحراك الاجتماعي عاليا في المجتمع .

ويشير الكتاب إلى التحضر كوسيلة من وسائل تخفيض حجم الأسرة ، فقد أشاروا إلى أن البيئة المتحضرة في المدى الطويل يمكن أن تكون عاملا من عوامل تخفيض الخصوبة . وقد لاحظوا أن الخصوبة انخفضت في الريف والحضر في القرن التاسع عشر في أوربا وأمريكا ، لكن الاختلافات بين المدينة والبلد ذاته كبيرة لأن انخفاض الخصوبة في الحضر كان أسرع منها في الريف . والفكرة الآن أن ليست الإقامة في المدن هي السبب في انخفاض الخصوبة إنما هي العقلية الحضرية هي العامل الحاسم .

وكما كان التحضر عاملا من عوامل انخفاض حجم الأسرة فإن التصنيع كان له دور مسيطر في الماضي في تخفيض الخصوبة . وسوف يؤدي ذلك بالسكان ذوى الخصوبة العالية إلى البدء في تخفيض خصوبتهم إذا ما جاءوا تحت سيطرة ونفوذ التصنيع . لقد أصبحت التنمية العلمية والتقنية مسئولتين إلى حد كبير عن انخفاض الوفيات ، التي تعد شرطا مسبقا لانخفاض الخصوبة في البلاد الصناعية [٢]. أما في البلاد النامية فإن المجتمعات ذات الخصوبة العالية سوف تحارب ضد تخفيض الخصوبة رغم إدخال التقنية والتمدين . ويوصي الكتاب بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية كشرط ضروري إلى تحديد الأسرة في الدول عالية الخصوبة [٣]

١ / ٣ – السياسات السكانية :

من أجل مواجهة المشكلة السكانية ، كان من اللازم وضع سياسة سكانية لتنفيذها والقضاء على المشكلة . والسياسة السكانية هي مجموعة من الأهداف مع آليات وأساليب لتحقيقها . لكن السياسة السكانية اختلفت بين فريقين . فريق يضيق من نطاقها . وفريق يوسع منه . والمضيقون يضعون تعريفا ضيقا يتضمن فقط دراسة حجم وتوزيع ومكونات السكان وعوامل التغير في أعدادهم . بينما الموسعون يضيفون إلى هذه الموضوعات علاقة السكان بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

تعرفها ألدردج Eldridge بأن السياسة السكانية هي أساليب تشريعية وبرامج إدارية وأفعال حكومية تهدف إلى تغيير وتعديل اتجاهات السكان الموجودين فعلا من أجل صالح وخلود ورخاء المجتمع . ومن ثم فإن التعريف الضيق يؤدي إلى أن الحكومة تتخذ أفعالا إيجابية ليسهل تحقيق أهداف تتصل بحجم السكان وتكوينهم من أجل صالح البناء الجيد للمجتمع .

أما الموسعون في تعريف السياسة السكانية منهم أكسدي Acsadi وهو يقرر أن السياسة السكانية تتحقق في معنى واسع ، فهي لا تتضمن فقط

---

[٢] أنظر في تفاصيل هذه العوامل في كتاب الأمم المتحدة السابق ذكره ص ٨٨-٩١ .

[3] U. N. Op. Cit. P.94

التأثير الواعي والمباشر على العمليات السكانية ، ولكن أيضاً كل الأساليب الاجتماعية والاقتصادية حتى بطريقة غير مباشرة المؤثرة على خصائص وعمليات السكان . فلا يمكن عزل السياسة السكانية عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في التغيرات السكانية . ويضيف بعض الكتاب الآخرين إلى ان الفصل بين الأساليب الديموجرافية والأساليب الاجتماعية والاقتصادية هو فصل مصطنع . ولذلك يقول بويراسكي Boyarsky أن السياسة السكانية تتكون من منظومة من الأساليب تؤثر على العمليات السكانية ولكن لا يجوز الفصل بينها وبين السياسة الاجتماعية والاقتصادية وذلك لأنها مظهر من مظاهر السياسة الكلية [٤] .

إن الأخذ بوجهة النظر أن السياسة السكانية تتعامل مع العوامل الديموجرافية كالميلاد والوفاة والزيادة الطبيعية فقط ، هو فصل للمشكلة السكانية عن المشكلات الاقتصادية . ويصبح من المهم هو تخفيض معدلات المواليد . أما الأخذ بوجهة النظر الأخرى في أن السياسات السكانية تعالج من خلال التعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى التأثير في العوامل الديموجرافية فإن المشكلة السكانية تصبح في هذه الحالة من المشكلات الاقتصادية . والحقيقة إننا نميل إلى الاتجاه الثاني . والملاحظ أنه عند وضع السياسات السكانية الصرفة سواء كان لها تأثير مباشر على العوامل الديموجرافية مثل الخدمات الصحية أو تأثير غير مباشر على هذه العوامل رغم أنها تخص المجتمع مثل التعليم ومساعدات الأسرة والإسكان ، فإن هذه السياسات تحدد دون النظر إلى تأثيرها الاقتصادي . وكذلك الحال عند وضع السياسات المالية والاقتصادية يتم رسمها دون النظر إلى تأثيراتها الديموجرافية [٥] .

من هنا يظهر عدم التوافق بين السياسات المختلفة عند وضع السياسات الوطنية في مجالات السكان والاقتصاد والصحة والمجتمع . فقد يحدث أن بعض السياسات تشجع على زيادة النسل ، وفي نفس الوقت ، تدعو سياسات أخرى إلى تنظيم النسل والحد منه . فمثلا منع تشغيل الأحداث ،

[4] U. N. Op. Cit. P .632

[5] U. N. Op. Cit. P .635

والتعليم الإلزامي ، كانا لهما تأثير ضد الإنجاب . وهناك بعض الإجراءات ما يحقق نفس الأهداف مثل السماح بإجهاض الأجنة غير الشرعية ، أو بيـــع والإعلان عن وسائل تنظيم النسل . لكن في حالة دفع معونات للأسرة بسبب الطفل الثالث والرابع أو تخفيض الضرائب بسبب الأعباء العائلية فإن مثـــل هذين الاجراءين يساعدان على زيادة النسل أملاً في الحصول علـــى هـــذه المساعدات أو التخفيضات .

وتختلف تجارب الدول في شأن مكافحة المشكلة السكانية خاصة حينمـــا يكون لها تـــأثير خطـــر علـــى الاقتصـــاد الوطنـــي فـــي الوقـــت الحـــالي والمستقبل ، فبدءاً من الحرب العالمية الثانية اتخذت حكومات دول متقدمـــة بعض الإجراءات فيما يخص الأمن الاجتماعي وتشريعات الرفاهية . مما كان له تأثير على الأسرة . ويمكن أن يكون لهذه الإجراءات وجهة ديموجرافيـــة رغم أنها كانت تُرسمها من قبل جهات لا صلة لها بالأهداف الديموجرافية .

ويُعتقد أن انخفاض الخصوبة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فـــي البلاد الصناعية كان يرجع إلى التغيرات الأساسية في الظروف الاجتماعيـــة والاقتصادية في تلك البلاد حيث كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية مؤثراً فعالاً على الخصوبة ، ويرجع ذلك إلى الأخذ بأساليب التحضر والتصنيـــع ، والحراك الاجتماعي ورفع مستوى التعليم وارتفاع تكـــاليف التعليـــم وتغـــير وظيفة الأسرة الأمر الذي سبقت الإشارة إليه . وكانت التشريعات الاقتصادية والاجتماعية لها أثر على الخصوبة ، ولو أن قياس ذلـــك الأثـــر لـــم يتـــم دراسته [٦] .

وفي الدول النامية تحسنت معدلات الوفاة وانخفضت إذا قورنت السنوات الحديثة بالسنوات القديمة بسبب التحسن في الرعاية الصحية واتخاذ تدابـــير صحية . غير أن معدلات المواليد ارتفعت أو استقرت عند مستوى مرتفـــع . وصارت هناك ثغرة واضحة بين معدلات الميلاد ومعدلات الوفاة مما أدى إلى معدل زيادة طبيعية مرتفع ، وبالتالي كان على الحكومات أن تتدخل لتخفيض معدلات المواليد . وصار الأمر ليس مقبولاً فقط إنما اضطراري .

---

[4] U. N. Op. Cit. P .643-644

وقد عولج ذلك التخفيض من خلال موانع منع الحمل المعروفة . كما أن بعض الكتاب أشار إلى ما للعوامل الاقتصادية من تأثير على خصوبة المرأة مثل الادخار أو الدخل الفردي . وإن كان بعض الكتاب انتقد ذلك وقدم نموذجا يدل على أن الاعتماد على العوامل الاقتصادية كمعيار وحيد للرخاء يحجب الآمال غير الاقتصادية للأفراد . وقدم بعض الاقتصاديين حالة الاستثمارات التي تخفض الخصوبة دون محاولة تقدير للقيمة الاقتصادية لواقعة الميلاد غير المصرح به أو الممنوع [٧] .

وحتى يمكن الوصول إلى النجاح في سياسات وبرامج وإجراءات التحكم في الخصوبة في بلد من البلاد ، فيجب ان يتم ذلك من خلال فهم عميق للعلاقات المتشابكة بين اتجاهات السكان ونماذج الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وللأسف فإن هذا الفهم لا يزال بعيد المنال .

في الدول الصناعية الآن تجد أن الخصوبة المنخفضة كانت ترجع إلى التشابك بين العوامل الديموجرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يقال عنها المجتمعات المتحضرة . وذلك ما جعل كول Coal يخرج بحقيقة أن كل المجتمعات المتحضرة لها خصوبة منخفضة . ولو أنه يشير إلى أنه لا يوجد مؤشر مفرد للتحضر في ذاته يؤكد أنه متحكم في الخصوبة .

إن تنظيم الأسرة لم يتخذ في البلاد المتخلفة إلا بعد أن انخفضت الوفيات بطرق مرموقة . واصبحت هناك تنمية اقتصادية واجتماعية بين المؤسسات العائلية والمحلية حدت من عبء الإعالة .وهذه التنمية من أسباب تغيير تصرفات النساء في الإنجاب نتيجة نشر التعليم والقراءة والكتابة بين النساء . وكذلك ما حدث من تحسين حالة المرأة الاجتماعية . [٨] وهناك من الكتاب من يرى أن التصرفات الإنجابية تتأثر كثيرا بالبيئة الثقافية والاجتماعية ، وبالتالي فإن التغير في المواقف والقيم والدوافع بالنظر إلى الإنجاب تتضمن تغيرا اجتماعيا .

ويختلف الكتاب بالنظر إلى درجة التنمية الاقتصادية وتأثيرها على برامج تنظيم الأسرة الذي يحقق نجاحا ولو أن بعض الكتاب يرى أن برامج تخطيط

---

[5] U. N. Op. Cit. P .649
[6] U. N. Op. Cit. P .650

الأسرة يجب أن تحدث مع درجة متقدمة من التنمية الاقتصادية . وهناك من الكتاب من يؤكد أن التحضر والتنمية عوامل سابقة على انخفاض الخصوبة . مشيرين إلى أن الغالبية العظمى من المجموعات ذات الخصوبة العالية ترغب في أن تحد من حجم الأسرة وسوف تعمل من أجل ذلك لو أعطيت المعرفة والوسائل .

وعلى العموم فإن برامج تنظيم الأسرة يمكن أن تؤدي إلى هذا التغير وذلك بتشجيع بعض مجموعات من السكان على الأقل بالتطوع لتنظيم خصوبتهم .[9] ولو أن بعض الكتاب لا يوافقون على ذلك . والبعض منهم يرى أن التحكم في الميلاد يجب أن يتخذ في البلاد النامية حتى يمكن الحصول على خطوات معينة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي . كما أن برامج تنظيم الأسرة لن تكون ضرورية إذا ما حدث انخفاض في الخصوبة متى بدأت السيطرة على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ومن هؤلاء من يطالب بأن تتدخل الحكومات بأفعال محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية [10].

وهناك من الكتاب من يرى أن لا أسلوب التنمية الاقتصادية ولا أسلوب تنظيم الأسرة كفئا إذا ما أخذ كل على حدة أو كلاهما معا . إن الأمر يحتاج إلى سياسات تنتمي مباشرة إلى أدوار الأسرة التي لها صلة بالتناسل والحث عليه وذلك بتقديم بديل مرض لرعاية الطفل [11] .

١ / ٤ – مجهودات الدول العربية لعلاج المشكلة السكانية :

مؤتمرات السكان يجري الواحد بعد الآخر ، فقد انعقد مؤتمر بوخارست ، ثم تلاه مؤتمر مكسيكو ثم مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ . وكان المؤتمر الأخير تظاهرة عالمية إذ جمع بين ١٨٣ دولة . وحضرت الدول العربية ذلك المؤتمر في ماعدا لبنان والسودان والمملكة العربية السعودية .

---

[9] U. N. Op. Cit. P 651

[10] U. N. Op. Cit. P 652

[11] U. N. Op. Cit. P . 652

استهدف مؤتمر القاهرة تحسين نوعية الحياة للسكان وضمان رفاهية الإنسان وتعزيز التنمية البشرية من خلال سياسات وبرامج سكانية وإنمائية ترمي إلى اجتثاث الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة والأنماط المستدامة وتنمية الموارد البشرية وضمان حقوق الإنسان [١٢] . وتعرض دراسة السياسات السكانية للدول العربية إلى استعراض الإنجازات المحققة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في مجال السياسة السكانية . وهي السياسة الخاصة بالنمو السكاني والوفيات وسياسة الخصوبة والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي واشتراك المجتمع المدني والدعوة والإعلام . ثم تحدد العوائق والصعوبات أمام تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الدول العربية . وبعد ذلك تستخلص الدراسة الدروس المستفادة من تجارب الدول العربية والرؤية المستقبلية . ولا يعنينا بصدد دراستنا إلا الجانب الاقتصادي من الموضوع وتشابكه مع العوامل الديموجرافية .

ويقصد الأستاذ / محمد فاعور بالسياسة السكانية هو توجه حكومة باتجاه المسائل السكانية . ويجب ألا تصاغ السياسة السكانية بمعزل عن السياسة أو الخطة الإنمائية الشاملة بل وتشكل جزءا أصيلا وهاما منها وأن يكون لها موقع واضح ومحدد في تلك السياسة الإنمائية [١٣] .

والأمر الجدير بالذكر أن المتغيرات السكانية لها تأثير فعال على التنمية الاقتصادية فإذا أنخفض معدل المواليد فإن ذلك سيؤدي مستقبلا إلى انخفاض أعداد القوى العاملة المنتظرة وبالتالي سوف يقل الضغط على الخدمات وينخفض الاستهلاك الفردي وبالتالي لن يكون المخطط مطالبا بإنشاء فرص عمل جديدة ، أما إذا ارتفع المعدل فسوف يحدث ارتفاع في حجم القوى العاملة وضغط على المرافق العامة والخدمات وزيادة في الاستهلاك الفردي . وقد يتعثر المخطط في إنشاء فرص العمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل

---

[١٢] محمد فاعور : خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة – السياسات السكانية في الدول العربية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩ ، ص ١ .

[١٣] المرجع السابق ، ص ٣

فيتعذر تشغيلهم وبالتالي تحدث البطالة وما تجره من آثار سيئة على الاقتصاد والأسرة والفرد ذاته .

وقد اتضح من الدراسة أن معدل نمو السكان كان بطيئا في عام ١٩٩٦/ ١٩٩٧ في ست دول (١ – ٢ %) وست آخر متوسطا (٢,١ – ٣ %) وخمس دول كان سريعا (٣,١ – ٤ %) ودول ثلاثة كان سريعا جدا (٤ %) . وإذا تم ربط الخصوبة بالأمية فإن نسبة الأمية لدي الإناث كانت ٢٥ % في أربع دول . وما بين ٣٥ % و ٤٩ % في أربع أخرى . و٥٠ % فأكثر في ست دول وذلك في عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ [١٤] .ومثل هذا المؤشر يدل على أن الدول في الحالة الأولى سوف يتقبل إناثها تنظيم الأسرة وبالتالي سيحدث انخفاض في عدد المواليد . أما في الحالة الأخيرة فإن الأمية ستحول دون هذا القبول وسوف يحدث ارتفاع في عدد المواليد .

وتعرض الدراسة للسياسات الاستراتيجية والإنمائية التي أتبعتها الدول العربية من أجل علاج المشكلة السكانية بها . لقد صرحت كل الدول العربية باستثناء قطر أن لديها خطة إنمائية . وهذه الخطط باستثناء العراق تتضمن أهدافا سكانية . ولعل ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ضمن الخطط هو إلزامية التعليم الأساس للجنسين والتوسع في إنشاء فرص العمل للمرأة . وعلى العموم فإن كل الأهداف التي تسعى إليها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تساعد على تخفيض معدل المواليد وبالتالي سوف يكون لها أثرها في المستقبل على انخفاض عدد الداخلين الجدد في سوق العمل ومن ثم تخفيض عدد فرص العمل المطلوب إنشاؤها . وذلك يختلف بطبيعة الحال إذا لم تكن الخطط تراعي المشكلة السكانية وتعمل على معالجتها مما سيؤدي إلى ما يعرف بالانفجار السكاني الذي يتلوه انفجار في البطالة الجديدة وبعد ذلك أزمة مزمنة في خلق فرص العمل . ولعل الدول التي يرتفع فيها معدل المواليد هي التي تصر على هذه الزيادة حتى يرتفع عدد السكان بها وذلك لمواجهة نموها الاقتصادي السريع واحتياجها إلى عمالة في المستقبل لإزاحة العمالة الأجنبية التي تدير الاقتصاد وتشغله ومن أمثلة هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي . ومثل هذه الدول تعتقد أن زيادة

[١٤] المرجع السابق ، ص ٦–٧ .

عدد السكان يزيد من منعة الدولة وقوتها السياسية والعسكرية ويحافظ على استقرار النظام فيها . لذلك عملت بعض الدول العربية على الأخذ بسياسة رفع معدل النمو والمحافظة عليه . بينما اعتمدت بعض الدول مثل موريتانيا والإمارات إلى عدم التدخل بدلا من السعي لرفع المعدل . وسعت دولتان أخريان (الأردن والسودان) لخفض معدل نموهما بدلا من عدم التدخل [١٥].

وهكذا وقفت الدول العربية من سياسة الإنجاب مواقف أربعة : رفع الخصوبة (دولة واحدة) – خفض مستوى الخصوبة (٨ دول) المحافظة على مستوى الخصوبة (٤ دول) – عدم التدخل باتخاذ أي إجراءات وترك العوامل المجتمعية تؤثر وحدها على مستوى الخصوبة (٧ دول) .

ويلاحظ ان الكتابات في شان المشكلة السكانية تنحو نحو أمرين مهمين هما تعليم المرأة باعتبار أن التعليم سوف يؤدي إلى تخفيض الخصوبة نظرا لإدراك المرأة مخاطر الحمل والولادة المستمرين وكذلك تشغيل المرأة إذ المرأة العاملة تتجه إلى تنظيم نسلها حتى لا تفقدها كثرة الإنجاب لعملها . . وقد نادت المؤتمرات السكانية بذلك وطالبت بتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة . من أُجل ذلك نادت بكفالة توفير ما يلزم من التعليم لجميع النساء فضلا عن الرجال لتلبية حاجاتهم الإنسانية الأساسية وممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهما . ومن أجل ذلك أيضا كانت المناداة والمناشدات بضرورة اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي أسوة بالرجل . غير أن مساهمة المرأة بين الدول العربية في النشاط الاقتصادي متدنية مقارنة بدول العالم المتحضرة حيث تبلغ في المتوسط ١٦ % من القوى العاملة . ويتمركز عمل المرأة خارج المنزل في القطاع الزراعي وقطاعات الخدمات والتجارة والحكومة والقطاع الخاص . وقد بلغ متوسط عمل المرأة في القطاع الحكومي ٥٥,٧ % من مجموع القطاع .

والجدير بالذكر أن الدول العربية قد وافقت على اتفاقية تقضي بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة ولو أن معظم الدول لم تضع الآليات الفعالة لتطبيق بنود هذه الاتفاقية [١٦]

---

[١٥] المرجع السابق ، ص ٨ – ١٠

[١٦] المرجع السابق ص ٢٤ – ٢٥

الفصل الثاني
مشكلة البطالة

٢ /١ – تعريف البطالة :

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل ومن ثم يستطيع أن يشتري حاجاته الاقتصادية بسهولة ، ومن ثم فإن في اختفاء الأجر مواجهة مع الفقر . والفقر مشكلة اقتصادية سببها انعدام الدخل أو انخفاضه ومن ثم تكون البطالة مشكلة اقتصادية .

ويمكن تعريف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يحصل عليه . ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلا ولا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية . ومن أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت ، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل ، ولا تبحث عن عمل . أما لو كانت قادرة على العمل وتبحث عنه فهي عاطلة . ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أطيان أو أسهم أو سندات ولا يعملون وتدر عليهم دخلا معينا لا يعرضهم لمشاكل الفقر وتبعاته ، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التبلد والتقاعد ، ولو أن هناك من الأغنياء من يعملون – على الأقل – كأصحاب أعمال . أو يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم .

ولو كان الشخص قادرا على العمل ولا يبحث عنه ، فهو لا يعد عاطلا ، وذلك مثل التلاميذ في المدارس الإعدادية والثانوية أو الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا . ولكن لا أهمية أن يكون الشخص قد عمل واستقال من العمل أو فصل ، أو تم إنهاء عقده وكذلك لم يعمل أصلا مثل خريجي المدارس والمعاهد والكليات الذين يحصلون على شهاداتهم . ويبحثون عن

العمل ولا يجدونه سواء لأن العمل غير مناسب لهم ، أو لأن ليس لديهم فرصة عمل متاحة أمامهم ، أو لأن الأجر غير مناسب .

ولسنا مع الدكتور رمزي زكي في أن الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجر أو راتب ، ويبحثون عن عمل أفضل ، يمكن أن يسجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين .[١٧] وهناك تعليمات في وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية تحول دون أن يقيد هذا المواطن نفسه عاطلا ، إنما مشتغل ويبحث عن عمل أفضل ، ولذلك لا تدخل العمالة القاصرة Underemployment أو كما يسميه نقص التشغيل في تعريف البطالة .

٢ / ٢ – تحديد معدل البطالة :

معدل البطالة هو نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة . والكشف عن ذلك المعدل ليس أمرا سهلا .

يمكن أولا الكشف عن ذلك المعدل من خلال تعداد السكان في البلد الواحد ولكن ذلك يحدث كل عشر سنوات في معظم البلاد المتقدمة وقد يتأخر عن ذلك بسبب نقص الإمكانيات في الدول النامية .

ويمكن أن يستخلص هذا المعدل من المسوحات بالعينة التي تقوم بها أجهزة الإحصاء في بعض البلاد كل سنة أو كل ثلاثة شهور . بحيث تغطي العينة ربع القوى العاملة وفي نهاية السنة تغطي العينة القوى العاملة بأسرها .

أما الاستناد إلى إحصاءات مكاتب القوى العاملة التي تقوم بتسجيل العاطلين سواء لأول مرة (أي عند حصولهم على المؤهل أيا كان والبحث عن عمل أو دخولهم سوق العمل لأول مرة) أو بسبب فقدهم لأعمالهم ، فإن الإحصاء الناتج عن ذلك يعد غير دقيق ، ذلك لأن ليس كل العاطلين يسجلون أنفسهم في مكاتب العمل بسبب فقدان الثقة في هذه المكاتب في قدرتها على تشغيلهم .

---

[١٧] د . رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، اكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٦ .

وعادة ما ينسب العاطلون إلى القوى العاملة المدنية (قوة العمل بالإضافة إلى المتعطلين أنفسهم) أو ينسب إلى قوة العمل المدنية والعاملون في الجيش بالإضافة إلى العاطلين أنفسهم . وفي هذه الحالة يكون المعدل الأول أعلى من المعدل الثاني . ويقدر البعض أن الفرق بين حساب المعدلين قد يتراوح بين ٠,١ % و ٢,٠ % وذلك راجع إلى حجم الجيش في البلد محل الدراسة [١٨] .

ومن المفيد في رأينا أن يكون حساب المعدل على أساس قوة العمل بما فيها العاملون في الجيش ذلك لأن هؤلاء العاملين بالفعل يتقاضون أجورا أو يؤدون أعمالا ولو أنها عسكرية بما فيهم المجندون .

٢ / ٣ – تقسيمات البطالة :

تتنوع تقسيمات البطالة بين التقسيمات المختلفة . بداية فهي تتنوع حسب الجنس (الذكور والإناث) فهي منخفضة في الذكور مرتفعة في الإناث بسبب ان فرص العمل للذكور متاحة ومتوفرة أما الإناث فإن البعض منهن راغبات في العمل قادرات عليه ويبحثن عنه لكن فرص العمل غير متوفرة لهن . ويستخلص معدل البطالة للذكور من نسبة عدد العاطلين إلى عدد السكان الذكور ومعدل البطالة للإناث بنسبة عدد العاطلات إلى عدد السكان من الإناث ومن هذين المعدلين يتضح أن معدل الذكور أعلى من معدل الإناث . أما لو تم استخلاص معدل البطالة للذكور من نسبة عدد العاطلين إلى عدد القوى العاملة الذكور . وعدد العاطلات إلى عدد القوى العاملة من الإناث فإن النتائج سوف تختلف عن الحساب السابق . ويبدو الاختلاف واضحا بين الذكور والإناث في الأعداد فسيكون عدد الذكور العاطلين كبيرا إذا قورن بعدد الإناث لأن عددا كبيرا من الإناث لا يظهر في الإحصاءات كمتعطلات إذ أن أغلب الإناث لا يدخلن سوق العمل .

فمثلا كان عدد المتعطلين من الذكور (١١٥٨٨٠١) وعدد المتعطلات (٨٥٢٥٥٦) ونسبة المتعطلين إلى جملة الذكور (١١٥٧٥٣٤١) تمثل ١٠ % من هذه الجملة . بينما نسبة المتعطلات إلى

[١٨] د. رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

جملة الإناث (٢١٠٢٢٧٧) تمثل ٤٠,٦ % وذلك فـــي عــام ١٩٨٦ [١٩].
بينما جملة الذكور والإناث (٢٠١١٣٥٧) تمثل البطالـــة فيـــها ١٤,٧ % من هذه الجملة .

ويأتي بعد ذلك التقسيم حسب المحافظات أو حسب الريف والحضر . ولو أخذت مثلا محافظة كفر الشيخ لتبين أن معدل البطالة بها للذكـــور ٤,٦ % و٦,٨ % للإناث (وهي محافظة تجمع بين الريف والحضـــر فـــي الوجـــه البحري) ومحافظة سوهاج في الوجه القبلي بها نسبة المتعطلين إلى قـــوة العمل ٤,٩ % للذكور و٤.٤ % للإناث . بينما في القاهرة بلغــت ١٥,٢ % و ١٧,٤ % على التوالي [٢٠] .

أما التقسيم حسب النشاط الاقتصادي والمهنة فلا يصلح إلا لهؤلاء الذيـن كانوا يعملون ثم تعطلوا عن العمل . ولا ينطبق على الداخليـــن الجـــدد فـــي سوق العمل فهؤلاء لم يعرف لهم نشاط بعد يعملون فيه كما لم تعرف لـــــهم مهنة بعد ليعملوا فيها إلا إذا نظر الباحث إلى تخصصاتهم ففي هذه الحالـــــة سوف يعد التخصص مؤشرا للمهنة .

وهناك تقسيم للبطالة حسب فئات العمر . وفي هذه الحالة يقتضي الوضع توزيع العاطلين على فئات العمـــر (١٥ – ١٩) – (٢٠ – ٢٤) – (٢٥ – ٢٩) وهكذا . وتوزيع قوة العمل على هذه الفئات . وبقسمة المتعطليـــن على قوة العمل في الفئة العمرية الواحدة ينتج معـــدل البطالـــة فـــي فئـــات العمر . وإذا تم توزيع البطالة حسب الجنس والفئات العمرية لكانت هنـــاك مؤشرات كثيرة للبطالة ولتبين ما هي الفئات العمريـــة التـــي ترتفـــع فيـــها البطالة والفئات العمرية التي تنخفض فيها . ويمكـــــن أن تبنـــي سياســـات امتصاص البطالة بدقة لو أضيف إلى هذا التقسيم تفصيل عـــن المســـتويات التعليمية بأن تؤخذ كل فئة عمرية وتوزع حسب الجنـــس والتعليـــم . وقـــد تظهر أن معدلات البطالة أعلى في النساء منها في الذكور . وبين المراهقين

[١٩] د . نجيب غيتة : بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصري . المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٨ ، ص ٦

[٢٠] د . نجيب غيتة ، المرجع السابق ، ص ٧ .

والشباب أعلى منها بين البالغين . وتطول فترة البطالة في مرحلة الكساد وتقل في مرحلة الذروة الاقتصادية .[21]

وهناك تقسيم آخر في تعدادات السكان والمسوح بالعينة يعرف باسم الحالة العملية Status . وفيه يكون توزيع السكان إلى داخلين في مجال العمل ويقسم هؤلاء إلى متعطل ويعمل لقاء أجر نقدي وصاحب عمل ويديره . وصاحب عمل يعمل لحسابه . ويعمل لدي الأسرة دون أجر نقدي . ثم يوزع غير الداخلين في قوة العمل إلى زاهدين في العمل وربات البيوت والطلاب وغير القادرين على العمل .. إلى آخره .

٢ / ٤ – أنواع البطالة :

هناك انواع من البطالة يتم النظر إليها لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو المهنة إنما من خلال الدورة الاقتصادية فتسمى بطالة دورية . أو بطالة احتكاكية وكما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة . وبطالة هيكلية وهي البطالة التي تحدث نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني . وهناك البطالة الموسمية أو العرضية.

البطالة الدورية Cyclical unemployment تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل . فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة . وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية . وقد تعرض لها في العام ١٩٣٠ وكلك في عامي ١٩٦٢ و ١٩٨٣ والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي نتيجة تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة [22] .

أما البطالة الاحتكاكية فهي بطالة تحدث بسبب الحراك المهني ، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدي الباحثين عن العمل أو لدي أصحاب الأعمال

---

[21] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .

[22] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

United Nations : The Determinants & Consequences of Population Trends , Newyork , 1973 , P 467

الذين تتوافر لديهم فرص العمل ويمكن إدخال هذا النوع من البطالة في تلك البطالة التي أشارت إليها الأمم المتحدة وهي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل عن الاستفادة من العرض المتاح . وذلك يحدث سواء في الدول المتقدمة او الدول المتخلفة اقتصاديا . ففي الأولى يعجز الطلب الكلي عن مجاراة العرض من العمل وينشأ ذلك من عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع والخدمات فيكون مداواة ذلك بزيادة الانتاج . ولكن في الدول المتخلفة فالأمر يرجع إلى نقص رأس المال أو الأرض مما لا يمكن لرأس المال المتاح أن يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل [٢٣] .

والبطالة الاحتكاكية تتمثل في أن الباحث عن عمل ينتقل من منطقة إلى أخرى ، أو يكون مؤهلا على تخصص لا يتطلب غير الثانوية العامة ويرتقي مؤهله إلى المؤهل الجامعي ، لكنه يبحث عن عمل ولا يجده ، لأنه لا يتمكن من الاتصال بصاحب العمل الذي لديه الفرصة ليعمل لديه . خلال الفترة التي يبحث فيها عن العمل تسمى البطالة في هذه الحالة بطالة احتكاكية **Frictional Unemployment**

ويرى الدكتور رمزي زكي أن السبب الرئيس في هذا النوع من البطالة هو نقص المعلومات ، وبالتالي يطالب بإنشاء بنك قوي أو مركزي للمعلومات الخاصة بفرص التوظف حتى يمكن تقليل مدة البحث عن العمل [٢٤] .

ويرى الأستاذ / عبد المغني سعيد أن التحكم في فترة البطالة الوقتية أو الانتقالية التي تنشأ عن التحولات في الأعمال والمهن المختلفة ، وحصرها في أضيق الحدود ، أن الأمر يتطلب العمل باستمرار على استكمال وكفاية أداة التشغيل (الاستخدام) بحيث تستطيع مكاتبها المنتشرة في سائر أنحاء الدولة والقريبة من تجمعات السكان والعمال أن تحصر المتعطلين وتتلقى طلبات تشغيلهم وتيسر نقل العمال الفائضين عن الحاجة في بعض الصناعات أو المناطق الصناعية إلى صناعات أو مناطق أخرى تحتاج إلى مزيد من

---

[٢٣] د. رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

U .N .Op. Cit. P467

[٢٤] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

الأيدي العاملة [٢٥] . ويضيف ا / عبد المغني سعيد أنه في بعض الدول تتـــم عملية الإبلاغ يوميا بالتليفون أو التلكس عن الوظائف الشـــاغرة . وبذلـــك يتاح لإدارة التخديم المركزية أن تعمل موازنة أو مقاصة يومية بين طلبـــات العمل والخلوات المبلغة إليها بالنسبة لكل صناعة ولكل مهنة . وفي حالـــــة قبول المتعطل العمل في منطقة أخرى تيسر له وسيلة الانتقال مع المســاعدة في حصوله على مسكن مناسب . وعلى حد علمي ان الإدارة المركزية التـي يشير إليها ا / عبد المغني سعيد قد ألغيت في مصر سواء علـــى مســتوى الدولة او مستوى المحافظة ، ومن ثم يجب المطالبة بإعادتـــها ليتســنى أن تكون صورة البطالة واضحة على مستوى الدولة . وفي هذا الصدد نرى أن البطالة الحقيقية قد تكون نفسية اكثر مما هي عملية . بمعنى أن الشـــخص الذي يعدل من مهنته أو يرتقي بها لا يترك مهنته القديمة إلا إذا وجد فرصة عمل في مهنته الجديدة ، لذلك فهو يشعر أنه عاطل لأنه لا يمارس المهنـــة الجديدة ، مع أنه يعمل في المهنة القديمة ويتقاضى أجرا عن عمله . ولكـــن ذلك لا ينطبق على العامل الذي غير محل إقامته ، فقد يضطر إلى الانتقـــال من منطقة إلى أخرى بسبب ظروف اضطرارية ويترك عمله ، وهو في هـذه الحالة يعرض نفسه للبطالة الاحتكاكية .

بالنسبة للبطالة الهيكلية Structural Unemplyment وتسمى في مراجـع أخرى البطالة الفنية . وأسبابها كثيرة منها التغير في هيكـــل الطلـــب علـــى المنتجات فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخـــال تطـــور تقني معين في صناعة معينة يترتب عليه نقص في أعداد المكلفيـــن بـــأداء العمل ، مما يتم توفير الأعداد الزائدة من العمالة ، أو بسبب انتقال الصناعة من مكان إلى آخر ، فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الانتقال فيتعطلون عن العمل . ويعطي الدكتور رمزي زكي مثلا على تغير هيكل الطلب فيما حـــدث

---

[٢٥] ا / عبد المغني سعيد : تخطيط القوى العاملة وسياسات الاستخدام ، كتاب العمل ، مارس ١٩٨٩ ، ص ١٨ .

لعمال مناجم الفحم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة ، مما أدى إلى بطالة كبيرة بين عمال المناجم .[٢٦]

البطالة الهيكلية إذا تنشا نتيجة تغيرات مستمرة في هيكل الاقتصاد نتيجة عوامل معينة مثل اكتشاف لموارد جديدة أو نفاذ واحد من هذه الموارد وكذلك التقدم التقني [٢٧] وقد حدثت هذه البطالة في عمالة الاتصالات السلكية واللاسلكية حينما أدخلت الآلية بدلا من اليدوية والميكانيكية في وسائل الاتصال فتم توفير أعداد كبيرة من العمالة . أو عند إدخال الربوت أو الإنسان الآلي في صناعة السيارات . ويرى الأستاذ عبد المغني سعيد أنه يجب إدخال الاحتياطات الكفيلة باقتران إدخال التحسينات على الصناعات المختلفة بحيث يحول العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمالة سواء كانت الأعمال التي ستسند إليهم في الصناعة نفسها أو في صناعات أخرى جديدة أو صناعات مقبلة على الازدهار [٢٨] . ونرى وجوب إدخال برامج إعادة التدريب والتدريب التحويلي للعمال الزائدين عن الحاجة توطئة لدرء مساوئ هذا النوع من البطالة . وهناك البطالة الموسمية أو العرضية Seasonal Unemployment وهي بطالة تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في أعمال الدوبار أو الكرينة أو محالج القطن أو الشحن والتفريغ في الموانئ . فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها لكن هذا الدخل متقطع إذ ينقطع بانقطاع العمل أي انتهاء الموسم أو انتهاء العمل العرضي . وهي كما جاء في كتاب الأمم المتحدة تنتج من التغيرات المنتظمة في مستويات النشاط لبعض القطاعات والصناعات خلال فترة معينة من السنة سواء كانت هذه التغيرات قليلة أو كثيرة .[٢٩]ويرى الأستاذ / عبد المغني سعيد أنه يجب الأخذ بسياسات تثبيت حجم بعض فئات العمال

---

[٢٦] د. رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

[27].U . n. Op, Cit. P467

[٢٨] ا / عبد المغني سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٨-١٩ ز

[29]. U . N. , Op. Cit. P.466

العرضيين مثل عمال البناء والشحن والتفريغ بحيث لا يزيد عرضهم ويحد من دخول عمال جدد في مهنتهم . وترمي هذه السياسات إلى تنظيم دخول العمال الجدد في هذه المهن بحيث لا يزيدون عن حاجة الأعمال الفعلية ، باتباع نظم التشغيل بالتناوب التي من شأنها ضمان حد أدنى لأيام العمل أو حد أدنى للأجر بغض النظر عن أيام العمل الفعلية وذلك بمقتضى اتفاقيات تعقد بين نقابات العمال وبين المتعهدين والمقاولين في هذه الصناعات أو الأعمال مجتمعين . وتنشأ بموجب هذه الاتفاقيات صناديق مشتركة يساهم فيها الطرفان ، وتكون وظيفتها الأساسية الاحتفاظ بمناسيب معينة يتفق عليها لأيام العمل في الأسبوع أو لجملة الأجر الأسبوعي تكفل لجميع العمال كحد أدنى . وإن قلت أيام عملهم الفعلية في الأسبوع عن كفالة هذا الحد يتحمل في هذه الحالة الفرق الصندوق المشترك [30] . ونعتقد أن ذلك الحل يقتصر على الصناعات ذات المنشآت وذات التنظيم النقابي ، ولذلك يجب أن تشمل الدولة برعايتها من هم دون ذلك لحماية العمال العرضيين من البطالة والفقر .

٢ / ٥ – قضية البطالة :

القضية في نظر القوى العاملة هي : لم نحن عاطلون ؟ .. وفي البلدان الصناعية تكون البطالة عادة ظاهرة بوضوح في مرحلة الكساد ، أما في مرحلة الرواج فتندر فيها البطالة [31] . وفي البلاد النامية البطالة متفشية لا تنتظر مرحلة رواج ولا تتأزم في مرحلة الكساد . في الدول الصناعية يمكن علاج البطالة بدفع إعانات البطالة . أما في الدول النامية فإنها غير قادرة على دفع هذه الإعانات . والإعانات تدفع لمن كان يعمل وتعطل عن العمل . أما هؤلاء الداخلون الجدد في سوق العمل فإنهم لا يتقاضون إعانة بطالة مهما طال تعطلهم . ولا معنى للقول بالبطالة المقنعة ، فهي ليست قضية القوى العاملة ، أو حتى قضية المشتغلين ، إنما يمكن ان تكون قضية

---

[30] ا / عبد المغني سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٩

[31] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

أصحاب الأعمال أو الأجهزة الحكومية التي تسمح بهذه البطالة . وتحدث البطالة المقنعة حينما تزيد أعداد العاملين لدي المنشأة أو الجهاز عن حاجة العمل الفعلية ، فتكون القضية في هذه الحالة هي كيف يتم الاستغناء عن ذلك العدد الزائد من العمالة . أما العاملون أنفسهم فهم فعلا لا يعملون أو يعملون عملا غير منتج ، أو يعملون بإنتاجية منخفضة لكنهم يتقاضون أجورهم كاملة ، فما يضيرهم إذا لم يعملوا ؟ .. ربما يكون منهم من يتضررون لأن عملهم قاصر ، ففي هذه الحالة تكون القضية قضية المشتغلين لا قضية المتعطلين .

وحتى قضية البطالة لا تهم هؤلاء الذين يقذفون باستقالتهم إلى مديري شئون العاملين ، ويمضون خارج العمل ، لا أهمية لديهم للأجور ، فهذا التعطل الاختياري ليس القضية . إنما القضية هي ان العامل تعطل عن العمل أو تخرج ولم يجد عملا ، ويبحث عنه ولا يجده وهو قادر عليه . وفي هذه الحالة تكون القضية ملحة وفي حاجة إلى حل سواء من جانب الشخص نفسه أو من جانب الدولة أو من جانب أصحاب الأعمال الذين من المفروض أن يعملوا لصالح بلدهم . وفي حالة الفرد ، فإنه قد يقبل أي عمل حتى لا يتضور جوعا . ومن جانب الدولة يكون عليها أن تخطط للقوى العاملة بملاقاة العرض المتاح المتعطل بالطلب المتاح الشاغر طبقا للمهن والمستويات التعليمية المتوفرة . ومن جانب أصحاب الأعمال عليهم ضرورة أن يكون لديهم حس اجتماعي ، يدفعهم إلى إنشاء المشروعات التي تستوعب العمالة المتعطلة .

هناك معدل للبطالة مسموح به ، لا يمكن للدول أن تمتصه ينتج من البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية . وقد كان الاقتصاديون يسمحون بمعدل بطالة يتراوح بين ٣ % و ٤ % من القوى العاملة . لكنهم لا يسمحون بمعدل يتجاوز ٥ % أو ٦ % من القوى العاملة خاصة في البلاد الصناعية [٣٢] .

٢ / ٦ – علاج مشكلة البطالة :

[٣٢] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

من أجل امتصاص البطالة من سوق العمل ، فإن الوضع يقتضي اللجـوء إلى الإحصاء الدوري ، حتى تكون بيانات البطالة جاهزة أمام مخطط القـوى العاملة . وأمام أصحاب الأعمال الذين لديهم رغبة في خدمـة المجتمـع ، وتكون هذه البيانات متعلقة بحالة التعطـل العمليـة والتخصـص والمهنـة والنشاط الاقتصادي الذي يعمل به المتعطل السابق وعمر المتعطـل ومكـان إقامته واستعداده للهجرة من مكان إقامته إلى مكـان جديـد ، ثـم جنـس المتعطل وأيضا سبب تعطله لو كان قد سبق له العمل . أما المتعطل الجديـد فإن دخوله الجديد في سوق العمل هو سبب تعطله لأنه لم يجد بعد فرصـة العمل . كل هذه البيانات تساعد مخطط القوى العاملة على اقتراح السياسـات التعليمية والتدريبية والاقتصادية والمالية التـي تسـاعد علـى امتصـاص البطالة .

ويعرض الدكتور رمزي زكي إلى اقتراحات محددة قسـمها إلـى ثـلاث مجموعات رئيسية وذلك لمعالجة مشكلة البطالة . ذكرهـا بعـض علمـاء الاقتصاد .

الاقتراح الأول ينادي بارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، وتنشـأ سياسـة زيادة معدل النمو الاقتصادي من زيادة معدلات الادخار وبالتالي زيـادة فـي معدلات التراكم الرأسمالي مما ينشأ عنه نمو متزايد في الإنتاج يصاحب ذلك زيادة في الطلب على قوة العمل . وينتقد ذلك الاقتراح بأن النمو الاقتصـادي في الدول المتقدمة يحدث دون ما حاجة إلى خلق فرص عمل جديدة . وهـذا المعدل لا يمكن أن يتجاوز ٢ % أو ٢,٥ % سنويا بسبب محددات العرض . وأي محاولة في هذا الصدد سوف تؤدي إلى انفلات في معدلات التضخم .

والاقتراح الثاني ينادي بتخفيض تكلفة العمل . ويتأسس ذلـك الاقـتراح على أن كلفة العمل مرتفعة . فإذا ما تم تخفيضها فإن ذلك سوف يساهم فـي تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتـالي يسـاعد أصحاب الأعمال على زيادة خطوط الإنتاج وتوظيف المزيد مـن العمالـة . ويلاحظ الدكتور رمزي على هذا الاقتراح أن السبب الجوهري للبطالة ليـس ارتفاع الأجور . والبطالة السائدة اختيارية وليست إجبارية . والأجور فعـلا انخفضت في البلدان الصناعية ومع ذلك ظلت فرص العمل عزيزة .

والاقتراح الثالث يتمثل في تعديل ظروف سوق العمل . ويأتي ذلك من خلال تعديل السياسات والظروف التي تتحكم في سوق العمل مثل الحد الأدنى للأجور ونظم إعانات البطالة ويطالبون بتشجيع المعاش المبكر و تشجيع المشروعات الصغيرة ومشروعات القطاع غير الرسمي .

وتلك الإجراءات والسياسات سوف تساعد على انطلاق سوق الإنتاج وبالتالي انطلاق سوق العمل . ويطالب هذا الاقتراح بتقاسيم الأعمال وذلك من خلال إعادة توزيع العمل على عدد أكبر من العمال بحيث يحتفظ العمال المشتغلين فعلا بوظائفهم ويتيح الفرص لاستخدام عمالة جديدة إضافية . ويمكن أن يوجه النقد السابق الموجه للاقتراح السابق لأن الاقتراح في النهاية يتمحور حول تخفيض الأجور[٣٣] .

إن البطالة في الدول الصناعية تعالج مبدئيا من خلال إعانات البطالة ، مما يحد كثيرا من قسوتها ونتائجها . أما في البلاد النامية فإن العاطل يواجه الجوع والتشرد والتسول ويعاني من الفقر والحرمان من حاجات الحياة الأساسية ، ولا سبيل أمام هذه البلاد إلا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لامتصاص أكبر عدد ممكن من المتعطلين .

غير أن ما يجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد صعبة ، هو حالة التخلف التي تعيشها هذه البلاد . وتبدأ من ضعف الادخار وتنتهي إلى ضعف رأس المال والمستويات المتدنية لمهارات القوى العاملة وخبراتها ، فضلا عما تواجه هذه البلاد من أزمات المديونية للعالم الخارجي وخضوعها لتوجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي اندلعت بسببها الثورات في بقاع مختلفة من الأرض .

ومن أجل الحد من البطالة في الدول النامية يقترح الدكتور رمزي زكي اقتراحات عاجلة للأجل القصير . واقتراحات للأجل الطويل [٣٤] ، ونناقش هذه الاقتراحات ونضيف إليها فيما يلي :

تتمثل الإجراءات العاجلة في تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي من خلال تلافي أسبابها مما قد يؤدي إلى

---

[٣٣] د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، ص ٤٨١ - ٤٨٥

[٣٤] المرجع السابق من ص ٤٨٧ إلى ص ٤٩٣

زيادة العمالة . ومن هنا يرى الدكتور رمزي ضرورة إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي . ويشترط الدكتور رمزي المحافظة على المشروعات ما دامت ناجحة ولكن نتساءل من سيشترى المشروعات الفاشلة ؟ .. ونرى أن في الخصخصة إحياء للحافز الفردي الذي يساعد على تطوير المشروع الاقتصادي وازدهاره . وان لا مانع أن يبدأ المشروع عاما حتى إذا وقف على قدميه تحول إلى مشروع خاص ولو ذهبت ملكيته إلى العاملين فيه . ويمكن أن يزدهر المشروع العام لو كان يدار بأساليب القطاع الخاص .

ويطالب الدكتور رمزي بتوفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها . ونضيف إلى ذلك ضرورة ألا يقتصر نظام الإعانة الاجتماعية للمتعطل الذي سبق له العمل إنما يمتد ذلك النظام إلى الخريجين من المدارس الفنية أو المعاهد التقنية أو الكليات الجامعية . وحتى تتمكن الدولة من تخفيض مخصصات هذه الإعانة لهؤلاء الخريجين فيمكن أن يتم تجنيد البعض منهم وصرف أجور لهم تعادل ما يصرفه النظير أو تأدية الخدمة العامة مع صرف الأجر المناسب للخريج . وذلك حتى تكون أجهزة الدولة قد تحركت لإنشاء فرص عمل لهؤلاء الخريجين في أسرع وقت ممكن إذا ما جاءت التقديرات أقل مما تم تقديره لهم وحتى لا تتحمل الخزانة العامة هذا العبء المالي الكبير فترة طويلة . ويمكن أن تكون مشروعات الخدمة العامة تدور حول محو الأمية أو محو الأمية الفنية والعمل في استصلاح الأراضي البور والصحراوية وبناء المدن الجديدة .

أما دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي خاصة في مجالات كثيفة العمالة وتناسب المزايا المقررة لها مع حجم ما يوفره من فرص العمل المحلية ، فإن تدخل الدولة في إقامة المشروعات النافعة للصالح العام وتكليف القطاع الخاص بالقيام ببعضها فسوف يلغي هذا الأمر .

ويقرر الدكتور رمزي زكي أن من الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة . ومثل هذا النهوض في رأينا يتمثل في إقامة مشروعات عامة سواء في المدن القديمة أو المدن

الجديدة . ومثل هذه المشروعات سوف تتكفل باستيعاب العمالـــة الجديـدة الداخلة في سوق العمل . وسوف يساعد ذلك على إنجاز التنمية البشرية لأن الاهتمام سوف ينصب على برامج التدريـــب وإعـادة التدريـب والتدريـب التحويلي . وذلك حتى تتلاقى مواصفات العرض المتاح من القوى العاملـــة بمتطلبات الطلب المتاح على العمالة .

أما الإجراءات ذات الأجل الطويل فتتمثل لدي الدكتور رمزي زكـــي فـــي تبني استراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل تضـــع علـــى قائمة أهدافها تحقيق التوظف الكامل بغية اقتلاع جذور البطالة . وهو يـــرى أن ذلك الأمر لن يترك لآليات السوق وإزاحة الدولة عن التدخل في النشـــاط الاقتصادي إنما يأتى من تولي الدولة ذلك الأمر من خلال التخطيـــط وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياته .

ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان هدف القضاء على البطالة مرتبط بخلق فـوص عمل منتجة . الأمر الذي يتطلب دفعة قوية في مجالات الاستثمار المختلفة . والارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن ٢٥ % حتـــى يمكـن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تفرض على سوق العمل سنويا .

والاعتماد على التمويل الذاتي للمشروعات الاقتصادية هـــو مبـدأ مـــن المبادئ التي يضعها نصب عينيه المخطط الوطني ، فقد لاحظ الاقتصـــاديون أن الإفراط في الاقتراض الخارجي خلال السبعينات والثمانينات كـــان أحـد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الدول النامية ، وسقطت بعدها في بئر الديون التي استنفدت قدرتها على الصعود إلى القمة حيث القدرة على اتخاذ القـرار الاقتصادي والاجتماعي وتمويل المشروعات وإدارتها وتشغيلها دون تدخل . لذلك فإن الوضع يقتضي الابتعاد عن التمويل الخارجي بقـدر الإمكـــان . أو الاقتراب منه بحذر حتى لا تفقد الإرادة الوطنية اســتقلالها وقدرتـــها علـــى اتخاذ القرار . وليس في ذلك إنكار لأهمية الاستثمارات الأجنبية فهي تعطـــي موارد مالية جديدة للمشروعات الوطنية ، وتنقل التقنية الحديثة إلى البـــلاد المستفيدة منها ويصل بواسطتها إنتـــاج البلـد المقـترض إلـــى الأســـواق الخارجية . غير أنها يجب أن تكون وسيلة ثانوية للتمويل أو غير أساسية .

ومن جهة أخرى يجب الاعتماد على التدريب والتعليم علـــى أن يكونـــا مواكبين لمتطلبات المشروعات الاقتصادية والاجتماعيـــة فيفـرزان أعـداد

المتخرجين منهما بقدر متطلبات المشروعات . وأن تكون المشروعات فـــي نفس الوقت كفيلة باستيعاب القوى العاملة المدربة والمتعلمة المتخرجـــــة . وبذلك يحدث تعديل لمناهج التدريب والتعليم باســـــتمرار بقــدر مــا يتفــق والتطورات التقنية في المشروعات العامة والخاصــة . وأن تكـــون مراكـــز التدريب التحويلي وإعادة التدريب جاهزة لاستقبال فائض القـــوى العاملـــة الناتج من تجاوز الأهداف وكذلك سد العجز في متطلبات المشروعات مـــن العمالة .

وعلى العموم فإن معالجة البطالة لن تحدث إلا من خلال فـــرص عمـــل جديدة مناسبة . وهذا يتأتى من خلال إقامة مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة . على أن تتمكن المشـــروعات مـــن الاســتفادة مــن تخصصات العاطلين . أو تتمكن مراكز التدريب مـــن مواءمـــة تخصصـــات العاطلين باحتياجات المشروعات من العمالة .

الفصل الثالث

أزمة فرص العمل

٣ / ١ - عرض المشكلة :

لو أن هناك مشكلة اسمها البطالة ، فإن في الناحية الأخرى هناك مشكلة اسمها أزمة فرص العمل . المشكلة الأولى تتعلق بعرض القوى العاملة ، والمشكلة الثانية تتعلق بالطلب على القوى العاملة . لقد أدت عوامل مختلفة إلى تخفيض الطلب على العمالة أي تخفيض فرص العمل المتاحة ، وصار من العسير إنشاء فرص عمل جديد تمتص الداخلين الجدد في سوق العمل ، وهذا هو ما نقصده بأزمة فرص العمل .

قد ترجع هذه الأزمة إلى أن العرض المتاح من القوى العاملة بمواصفاته لا يتناسب مع متطلبات الإنتاج والخدمات من العمالة بشروطها وخصائصها المطلوبة ا . نتيجة دخول أساليب جديدة في الإنتاج انكمشت فرص العمل فصار من اللازم توفير أعداد غفيرة من العمالة . وإزاء نقص تمويل فرص العمل صار إنشاء المشروعات أو التوسع فيها سببا كافيا لعدم طلب عمالة جديدة اللهم إلا لتلبية ملء ما يتطلبه دوران العمل .

وهناك أسباب أخرى لدى دول معينة . منها أن العرض المتاح من القوى العاملة غير كاف عدديا مثلما كان عليه الحال في السبعينات في دول الخليج فاضطرت هذه الدول إلى استقدام العمالة للوفاء بحاجات الإنتاج الوليدة . أو أن العرض المتاح لم يكن بالشروط اللازمة لشغل الوظائف الخالية رغم كفايته العددية . مثلما كان الوضع في دول الخليج في الثمانينات حيث كانت مخرجات التعليم من المعاهد والكليات النظرية تزيد كثيرا عن مخرجاته من الكليات العملية وكانت المصانع والمنشآت تتطلب عمالة ذات مواصفات عملية ، فلم تعد العمالة الوطنية تكفي لتلبية الطلب على العمالة ، مما أستدعي الطلب على العمالة الأجنبية .

ولعل المشكلة كانت قائمة بسبب يرجع إلى التعليم والتدريب . أو بسبب الأخذ بالتقنية الحديثة المؤدية إلى تكثيف رأس المال في المشروعات بدلا من تكثيف العمالة . أو غزو العولمة للدول النامية بقصد خفض تكاليف الإنتاج والاستفادة من تدني الأجور في هذه الدول .

٣ / ٢ – التعليم والتدريب وفرص العمل :

تتم التنمية البشرية بمساعدة من أجهزة التعليم والتدريب . ويرى الدكتور محمد حامد عبد الله أن تنمية الموارد البشرية من أهم أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأنها أفضل حل بالنسبة للدول النامية مقارنة بالحلول السلبية المتمثلة في بذل الجهود لتحديد النسل وتخفيض عدد السكان [٣٥] .ويكفي في رأينا أن التعليم يوقظ المرأة على مساوئ الأسرة الكبيرة فتعمل على تحجيم عدد أفراد أسرتها فالثابت أن المرأة المتعلمة أقل خصوبة من المرأة الأمية في الغالب .

وأول مشكلات التنمية البشرية هي الأمية ، وهي تنشأ من تراكم أعداد المتسربين من التعليم الإلزامي أو عدد غير المبالين بالتعليم أصلاً . وهي من أخطر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك لأنها تؤثر بالسالب على الإنتاج والاستهلاك . تجعل الإنتاج رديئاً وتجعل الاستهلاك مفرطاً . وإذا كانت الزراعة في الماضي تعتمد على أساليب بدائية يمكن أن يباشرها الرجل أو الصبي أو المرأة الأميين غير أن إدخال التقنية الحديثة في الزراعة كالآلية والآلات الزراعية صار من غير المقبول أن تدار الزراعة بالأميين . والزراعة إذا ما تقدمت بالتقنية الحديثة صار أيضاً مرفوضاً أن يكون العامل أميا ويجب صقله ومحو أميته في القراءة والكتابة أو أميته الفنية حتى يتمكن أن يتعامل مع الآلة بسهولة فمحو الأمية أياً كان نوعها أمر لازم للتقدم والازدهار . إن العامل الأمي ذو إنتاجية منخفضة عن العامل المتعلم . وإذا ما أنساق المجتمع إلى استمرار الأميين في السيطرة على النشاط الاقتصادي فلن تدخل أساليب الإنتاج الحديثة إليه وسيظل الشعب بعيداً عن الوفرة والجودة ورخص أسعار السلع والمنتجات . والفرد الأمي قد يضر نفسه صحياً مما يؤدي إلى اضمحلال إنتاجيته نتيجة تمسكه بنمط غذائي معين . وقد تضر المرأة الأمية أولادها بتربيتهم بما لديها من

---

[٣٥] د . محمد حامد عبد الله : اقتصاديات الموارد ، جامعة الملك سعود ، ١٩٩١ ، ص ٣١٦.

مورثات متخلفة أو تغذيتهم بغذاء غير مفيد لصحتهم فينشأون معتلي الصحة ويصبحون كلا على الاقتصاد بدلا من أن يعتمد على سواعدهم .[٣٦]

وإذا كانت نسبة الأمية تتقلص الآن في الدول العربية ، وتزداد أعداد الداخلين إلى المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية إلا أن ذلك قد يؤثر بشكل واضح على تلبية الشروط المطلوبة لشغل فرص العمل . لذلك نقترح أن يكون هناك اندماج بين التعليم والتدريب ، فيكون هناك التعليم الابتدائي مندمجا في الإعداد المهني ، ويكون التعليم المتوسط مندمجا في التدريب المهني قصير الأجل ، ويكون التعليم الثانوي مندمجا في التدريب المهني طويل الأجل والتعليم الفني ، ويدخل التعليم التعاوني إلى التعليم الجامعي فيكون هناك تعاون بين المنشآت والجامعات . وهكذا يتم الربط بين مخرجات التعليم والتدريب ومدخلات المنشآت المختلفة من العمالة طبقا لمواصفات فرص العمل والمستوى التقني المطلوب أيضا .

٣ / ٣ – التقنية الجديدة وفرص العمل :

الموارد الاقتصادية الأولية هي الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد في حجمها على الظروف الاقتصادية كثيرا . أما الموارد الاقتصادية الوسيطة فهي رأس المال والتقنية اللذين ينتجهما الإنسان باستخدام العلم والمعرفة والفن والخبرة [٣٧] . وهناك من الاقتصاديين من يقسم الموارد الاقتصادية إلى قسمين هما الموارد البشرية والموارد غير البشرية . ويضيفون رأس المال إلى الأرض والمعادن وكل مورد ملموس أو غير ملموس وذي أصل غير بشري إلى الموارد غير البشرية [٣٨] . وبهذه الناسبة يمكن أن تقسم الموارد إلى قسمين من حيث المادية وغير المادية . فالموارد المادية هي الموارد البشرية وغير البشرية . والموارد المعنوية غير المادية مثل البيانات والمعلومات والأفكار .

---

[٣٦] المرجع السابق ، ص ٣١٦

[٣٧] المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

[٣٨] المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

ويشمل مورد رأس المال والتقنية الآلات والمعدات والمباني والمواد الخام والمواد شبه المصنعة والمخزون السلعي لدى المنتجين وكل فنون وطرق الإنتاج والنظم الإدارية التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج أو زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية الأخرى [٣٩] .

وحينما يحدث التغير التقني أو التغير في أساليب الإنتاج فهنا تحدث الأزمة في فرص العمل لأنها تنكمش وفي نفس الوقت يتم الاستغناء عن عدد غير قليل من العمال . إذ أن التغير التقني يؤدي إلى رفع مستوى الأداء بسبب استخدام الآليات والماكينات مما يحسن مستوى كفاءة العمل أو ابتكار آليات جديدة أو طرق مبتكرة تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين السلع والخدمات وتخفيض تكاليف الإنتاج أو إنتاج سلع جديدة . وتشمل الطرق المبتكرة وسائل التنظيم والإدارة والتسويق [٤٠] . ومثلما يؤدي المستوى التقني الجديد إلى رفع الكفاءة الحدية لرأس المال وزيادة إنتاجيته ، يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل والموارد الاقتصادية ذات الأصل الطبيعي . وقد يؤدي التغير التقني إلى تخفيض العمل المطلوب لإنتاج كمية معينة من الإنتاج أو إلى تخفيض رأس المال أو أن يكون محايدا بينهما . وفي حالة ما إذا أدى التغير إلى تخفيض العمل بنسبة أكبر من تخفيض رأس المال سمى تغيرا تقنيا موفرا للعمل . وإذا أدى إلى تخفيض رأس المال بنسبة أكبر من نسبة العمل فإنه يسمى تغيرا تقنيا موفرا لرأس المال . وإذا ما أدى إلى تخفيض متساو في رأس المال والعمل سمى محايدا .[٤١] . وهناك مشروعات تسمى مشروعات مكثفة للعمل وهي التي تعتمد على العمالة اليدوية فيها . ومشروعات مكثفة لرأس المال وهي مشروعات تقل فيها العمالة بسبب إدخال أساليب تقنية جديدة تقلص من الاعتماد على العمالة اليدوية .

ويؤدي التغير التقني الموفر للعمل إلى البطالة كما يؤدي تغيير التقنية في المشروعات المكثفة للعمالة إلى توفير أعداد غير قليلة من العمالة سوف

---

[٣٩] المرجع السابق ، ص ١٦٩ .

[٤٠] المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

[٤١] المرجع السابق ، ص ١٨١ .

تتعرض للبطالة . لذلك يحدث انخفاض في فرص العمل المتاحة ومن ثم لا يسمح باستمرار شاغليها في العمل . وهذه واحدة من سلبيات التقنية الحديثة . إذ أن ما يحدث أن تحل الآلة محل الإنسان فتوفر في فرص العمل لأنها تعمل أعمال أكثر من واحد من البشر وهكذا يتعرض بعض الشاغلين لفرص العمل للاستغناء عنهم .

إن استخدام الآلات التي تعمل ذاتياً وهي التي تسمى الذاتية أو الآلية Automation يؤدي إلى انتشار البطالة نتيجة تقلص فرص العمل . ويرى الدكتور محمد حامد عبد الله أن التخوف من تقلص فرص العمل بسبب الآلية هو أمر مبالغ فيه . ذلك لأن العمالة الكلية في الاقتصاد تعتمد على مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات ، فإذا كان الطلب الكلي يتزايد بمعدل معقول فإن العمالة التي حلت محلها التقنية والآلات الذاتية ستجد أعمالاً في مجالات أخرى . فالتقنية قد تغير نوعية العمل ومكانه بالنسبة للعمال الذين استبدلوا بالآلات ولكنها لا تقلل بالضرورة فرص العمل في الاقتصاد ككل إلا أن الأمر يقتضي إعادة تدريب العمال الذين تأثروا مباشرة بالتغير التقني لكي يتمكنوا من الحصول على عمل جديد في المجالات الأخرى التي تتوافر فيها فرص العمل [٤٢] . والتقنية الجديدة لو كانت توفر في العمالة المباشرة وهي التي تقوم بالأعمال المختلفة إلا إنها تزيد من العمالة غير المباشرة وهي التي تقوم بأعمال الصيانة والحفاظ على المستوى العملي للآلة .

٣ / ٤ – العولمة وفرص العمل :

ترتبط العولمة بقضية النمو المطرد للبطالة وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين . ففي العولمة سباق نحو الأرباح العالية ، وتنافس وتصارع حول خفض كلفة الإنتاج ، وكذلك تخفيض الأجور إلى أدنى مستوى . وقد أبعدت الآلات الحديثة أصحاب الياقات الزرقاء عن أعمالهم ، وأمتد الأمر ليشمل ذوى الياقات البيضاء إذ تولت عمليات إعادة هندسة العمل والاستخدام الموسع لأجهزة الحاسبات

---

[٤٢] المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

الآلية مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التي كـــان يقوم بها هؤلاء . وظهر ذلك واضحا في المصارف وشركات التامين [٤٣].

ويقر مؤلفا كتاب فخ العولمة أن (٢٠ %) من السكان العاملين ســتكفي في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي . . إن هذه العشرين في المائة هي التي ستعمل وتكسب المال وتستهلك . وسوف يواجه الثمانون في المائة مشاكل عظيمة ، وسيتحول الوضع إلى إما تأكل أو تؤكل [٤٤] ، لذلـــك فإن المديرين لا يعتقدون أنه ستكون هناك فرص عمل كافية يتـــم توفيرهـــا للعاملين بأجور معقولة في الأسواق النامية التي تســـتخدم أحـــدث وأغلـــى الأساليب التقنية في الدول التي ما زالت تعتـــبر حتـــى الآن دول الرفاهيـــة الاقتصادية . إن هذه الحال سوف تعم جميع القطاعات الاقتصادية [٤٥] . فكيف يساعد الخمس الثري الجزء الباقي من الكسر الفائض عن حاجة العمـل ؟ .. الرد أن لا التزام اجتماعي من قبل المؤسسات الإنتاجية نجاه العاطلين . وقد تدفع الدولة مبلغا بسيطا من المال لهؤلاء العاطلين حفاظا على كرامتـــهم . ونحن نرى أن فرص العمل في مجال الخدمات لن يتسنى أن تقهرها الآليـــة ولا العولمة وهي كثيرة أقربها التعليم – التدريب – محو الأمية – التمريـض – التثقيف – الصحافة – الإبداع . ويجب العلم بأن الصناعة لن توفر فرص عمل كثيرة مثلما لم تعد توفر الزراعة .[٤٦] ونرى أن التوسع في المنشـــآت وإقامة منشآت جديدة أي مصـــانع جديـــدة واســـتصلاح الأراضـــي البـــور والصحراوية وزراعتها يمكن أن تنشئ فرص عمل جديدة ولـــو أن الوضـــع يتطلب رأس مال قد توفره الجهود الذاتية للمواطنين .

المهم أن الاقتصاديين يرون أن أزمة فرص العمل سببها العولمة . فمـــا هي العولمة ؟ .. هي تحول العالم بفضل تقنية الاتصالات العالية وانخفاض

---

[٤٣] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، عالم المعرفة ، مترجم بواسطة د . عدنان عباس علي ، ١٩٩٨ ، ص ١٤ .

[٤٤] المرجع السابق ص ٢١-٢٢ و

[٤٥] المرجع السابق ص ٢٥ .

[٤٦] المرجع السابق ، ص ٢٩

تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة. الأمر الذي يؤدي إلى منافسة في سوق السلع ، وكذلك في سوق العمل حيث يتم إنشاء فرص عمل في بلدان نامية بأجور أدنى من نظيرتها في بلدان متقدمة حيث الأجور عالية .[٤٧]

وقد أصبح منهج الدول الصناعية المعاصرة من السويد مرورا بالنمسا حتى إسبانيا هو المطالبة بتخفيض الإنفاق الحكومي والأجور والمساعدات الاجتماعية ورد الفعل إزاء ذلك هو استنكار لا جدوى منه ومن ثم إحباط واستسلام للمقادير [٤٨] . وقد نادى أصحاب الأعمال بحرية السوق وعدم تدخل الدول في قواه ، وذلك على أساس أن ما تفرزه السوق صالح ، وتدخل الدولة طالح . ومن أجل ذلك صار عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأعمال وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية أسلحة استراتيجية في ترسانة الحكومات المؤمنة بأداء السوق وفي ترسانة المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات ممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية . وقد قيل إن العولمة لا تؤدي بالضرورة إلى صراعات عسكرية إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى ذلك إذا ما عجز المرء عن تحقيق الترويض الاجتماعي لقوى الاقتصاد المعولم الهائجة [٤٩].

لقد حذر مكتب العمل الدولي من أن العولمة سوف تؤدي إلى تفجر موجات هجرة ضخمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية خلال السنوات المقبلة . وحذر من أن فتح اقتصاديات الدول الأكثر فقرا أمام المنافسة بهدف حثها على النمو والنشاط لن يؤديا إلى زيادة الاستثمارات بدرجة تغري الفقراء على البقاء في بلادهم . وفي تقرير بيتر ستوكر كشف أنه بحلول عام ٢٠٢٥ سوف تقفز القوى العاملة في الدول منخفضة الدخل من ١,٤ مليار عامل إلى ٢.٢ مليار عامل ، وأكد أن الاستثمارات والتجارة

---

[٤٧] المرجع السابق ص ٢٩

[٤٨] المرجع السابق ص ٣١ .

[٤٩] المرجع السابق ص ٣٤ – ٣٨

بمستوياتها الحالية لن تكون كافية لاستيعاب كل هذه العمالة مما سيضطرها إلى الهجرة بحثا عن دخل أفضل [٥٠] .

ونتساءل : هل ستقبل الدول المتقدمة الهجرة إليها ؟ .. إن الأمر مشكوك فيه إزاء قيود الهجرة التي تضعها الدول المتقدمة على الهجرة إليها . ولذلك لن يتمكن هؤلاء الفقراء من مغادرة ديارهم وسيستمرون في المعاناة من الفقر ما لم تتحرك حكوماتهم لكسر حلقة الفقر المفرغة التي يعيشون في دائرتها . ولن يحدث ذلك إلا من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول . ولكن تصادف هذه التنمية بداية ما يعرف بالأزمات الاقتصادية .

---

[٥٠] خبر بجريدة الأهرام في ٢ / ٣ / ٢٠٠٠

الفصل الرابع
أزمات الموارد الاقتصادية

٤ /١ – الموارد الاقتصادية :

درج الاقتصاديون في الماضي على تقسيم الموارد الاقتصادية إلى الأرض والعمل ورأس المال . واستبدلت هذه التقسيمات إلى الموارد الطبيعية والموارد البشرية ورأس المال والتقنية [٥١].

وهذه الموارد بطبيعتها نادرة . والمورد الواحد يسهم في إنتاج عدة من السلع . والسلعة الواحدة تحتاج لاستخدام عدة موارد لإنتاجها . ونظراً لندرة الموارد فإن الإنسان أحتاج إلى الاقتصاد تفادياً لإحداث أزمة في التوزيع . ومن هنا سميت الموارد الاقتصادية . ومن أمثلة الندرة محدودية الأيدي العاملة في فترة قصيرة الأمد لملاقاة احتياجات النشاطات الاقتصادية من العمالة بمواصفات معينة . وكذلك محدودية رأس المال إذ أن زيادته في فترة قصيرة أمر صعب ، ما لم يحدث تراكم في رأس المال . والأرض أيضاً محدودة واستصلاحها يحتاج إلى فترة زمنية طويلة فهي في وقت طلبها تكون نادرة . وبناء على هذه الندرة تتحدد أسعار الموارد ، ويتم تحديد هذه الأسعار خلال العرض والطلب عليها [٥٢]. وإزاء تزايد عدد السكان زاد الإقبال على الموارد الاقتصادية وهي نادرة بطبعها ، مما أدى إلى وجود أزمات . وصار هناك أزمات في الطاقة والغذاء والمياه والأرض . أصبحت الندرة تصنع الأزمات .

وبسبب هذه الندرة ارتبطت الموارد الاقتصادية بالأثمان . والموارد التي لا ثمن لها هي موارد غير اقتصادية كالهواء فهو ليس مورداً اقتصادياً .

---

[٥١] د . محمد حامد عبد الله ، المرجع السابق ص ٥ .

[٥٢] المرجع السابق ، ص ١٦-١٨ .

ويدخل تحت الموارد الاقتصادية الغذاء والكساء والمأوى ، فإذا كانت هذه الموارد غير سهلة المنال ، سواء لندرتها أو لعدم قدرة الناس على حيازتها ، هنا تحدث الأزمة . وقد عجلت زيادة السكان إلى نشوء هذه الأزمة ، ذلك لأن حجم الموارد لا يتناسب مع عدد السكان . وقد سبق القول أن توماس روبرت مالتس قد أوضح أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية ، بينما الموارد تتزايد بمتوالية حسابية مما يؤدي إلى تضاعف أعداد السكان وتكالبهم على الموارد ، وبذلك تنتشر المجاعات والأوبئة والحروب وزيادة الرذيلة وانحدار الأخلاق بسبب هذا التكالب . غير أن التقدم التقني هدم هذه النظرية ، فقد أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية ورفع من كفاءة سبل النقل والمواصلات ، وزاد من فاعلية استخدام الموارد وانهارت توقعات مالتس بعد اكتشاف أمريكا واستراليا حيث وفرة الأراضي والهجرة إليها سهلة ميسورة في ذلك الوقت . لكن ظلت أزمة الموارد ناشبة أظافرها في الدول النامية حيث أن أعداد السكان تزيد عاما بعد آخر والموارد الاقتصادية تستخدم بسوء وتدار دون إنتاجية . وزاد استهلاك الأفراد للسلع والخدمات مما أدى إلى التكالب على الموارد الاقتصادية . حينئذ نادى العلماء بضرورة ترشيد استهلاك الأفراد واستخدامهم الطرق الاقتصادية في حياتهم . وإذا كان التقدم التقني سهل اكتشاف الموارد الاقتصادية وزاد من فاعلية استخدامها ، فإن هذا التقدم لم يصل أغلبه إلى الدول النامية بعد حتى يمكن أن تخفف من حدة ندرة الموارد الاقتصادية في هذه البلاد . وصارت هناك أزمات تعرف باسم أزمة المعادن والطاقة ، وأزمة الغذاء . ومن أجل مواجهة هذه الأزمات نشطت مراكز الأبحاث خاصة في الدول الصناعية لاستنباط وسائل جديدة تكون بديلا عن الطاقة الحالية وتكون متجددة فأزدهر ما سمى بصناعة البدائل وإعادة استخدام الموارد . كما اتخذت إجراءات اقتصادية لترشيد استخدام مصادر الطاقة والمحافظة عليها . وقد قامت دراسات اقتصادية أخرى لمواجهة أزمة الغذاء بغية القضاء عليها [٥٣] . والسبب الرئيس في هذه الأزمات هو ازدياد عدد السكان وازدياد معدلات استهلاكهم بالتالي من مصادر الطاقة والغذاء مما زاد الطلب عليهما

[٥٣] المرجع السابق ، ص ١ – ٢٤ .

وارتفعت أثمانها لدرجة أنه صعب على الدول شراؤها بما يكفي احتياجاتها منها .[٥٤] وكذلك قاوم الإنسان التصحر بغية الحصول على أرض زراعية صالحة .

٤ / ٢ - أزمة الطاقة :

تدرج الإنسان في استخدام مصادر الطاقة من الاحتطاب إلى استخدام طاقة الرياح ثم استخدام الفحم الحجري عند بداية الثورة الصناعية وبعد ذلك البخار ثم الغاز الطبيعي ثم لجأ إلى مساقط المياه لاستخراج الطاقة الكهربائية واستعمل بعد ذلك الطاقة الذرية والنووية ثم هاهو يجري أبحاثه على استخدام الطاقة الشمسية . وإزاء تعقد حياة الإنسان وتطورها أصبحت الحاجة إلى مزيد من الطاقة مطلوبة وصار استهلاك الطاقة متفاوتاً في بلاد العالم حسب النمو الاقتصادي في كل منها ومدى تغلغل الطلب على الطاقة في النشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والخدمات . وإذا كانت بعض الدول النامية تمتلك أهم مصادر الطاقة ألا وهي النفط فإن ذلك ينشئ تحركاً في الدول الصناعية وذلك لرغبتها في السيطرة على السياسة الاقتصادية لهذه البلاد ودول العالم . وتبدو هذه الأزمة في الدول النامية التي لا تنتج مصادر الطاقة وإنما تستوردها مما زاد من أعبائها المالية وتعد تكاليف استيرادها تمثل عبئاً عليها بالإضافة إلى ما عليها من ديون [٥٥] . وللإفلات من أزمة الطاقة يكون الحل هو استخدام مزيج من المصادر الحالية والمصادر المتوقعة من مصادر الطاقة بحيث يؤدي الوضع إلى زيادة إنتاج الطاقة [٥٦] .

ونرى أنه إذا كانت الدول المتقدمة قد وضعت خططها وبرامجها من أجل تفادي أزمة الطاقة لديها والتي اندلعت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث ارتفع سعر البرميل ارتفاعاً هائلاً . وتمكنت بعد ذلك الدول الصناعية من تخفيض

---

[٥٤] المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

[٥٥] د . محمد حامد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٩٥ - ١٠٦ .

[٥٦] المرجع السابق ، ص ١٠٨

أسعار البرميل إلى أدنى مستوى له ، فإن الدول النامية صاحبة النفط يجب أن تضع أيضاً خططها وبرامجها المضادة حتى لا تتمكن الدول الصناعية من السيطرة على إرادتها وتسعى إلى تخفيض الأسعار مرة أخرى وبذلك يمكن للدول النامية أن تتحكم في السعر وتتمكن من جديد في استمرار رخائها الذي تأثر بتخفيض الأسعار .

والآن وقد ارتفعت أسعار النفط إلى ما يقرب من ٣٥ دولاراً للبرميل الواحد ، وهو مستوى لم تبلغه الأسعار من قبل منذ سنوات فماذا هي فاعلة للحفاظ على ذلك المستوى ؟ .. إن زيادة أسعار النفط قد تؤدي فعلاً إلى ضغوط كبيرة على اقتصاديات الدول الكبرى ، مما يهدد بتباطؤ معدلات النمو ، وارتفاع معدلات التضخم وازدياد البطالة وسوف تضطر هذه الدول الكبرى عندئذ إلى الرد بعنف على المنتجين .

ويرى بعض المحللين أن هذه الزيادة غير واقعية وغير دائمة . وإن هذه الزيادة سوف يعقبها انخفاض يؤدي إلى مصاعب مزمنة لاقتصاديات الدول المعتمدة على إيرادات البترول . وسيحدث انهيار في الأسعار نتيجة لزيادة المعروض في السوق العالمية من النفط ، فأسعار السلع تنخفض كلما زاد عرضها ، ومن ثم يجب تحديد حجم وتوقيت زيادة الإنتاج بمنتهى الدقة حتى يمكن تجنب انهيار الأسعار .

والجدير بالذكر أن تكلفة برميل البترول انخفضت من ١٥ دولار في عام ١٩٨٠ إلى خمس دولارات في عام ١٩٨٨ ، وذلك بسبب ما أدت إليه التقنية الحديثة من تقدم في استخدام الحاسبات الآلية وتقنيات التصوير المجسم ثلاثي البعاد ، وهي تقنية قللت كثيراً من تكلفة الإنتاج . ومن ثم أصبح من السهل البحث عن البترول واستخراجه في الدول المختلفة ، مما سوف يظهر مناطق جديدة للإنتاج البترولي ، مما سوف يؤدي إلى زيادة المعروض وبالتالي انخفاض الأسعار [٥٧] .

---

[٥٧] ا / سمير شحات : العالم يسبح فوق بحر من البترول وأوبك هي الضحية ، جريدة الأهرام في ١٣ / ٣ / ٢٠٠٠

٤ / ٣ – أزمة المياه :

إن أزمة المياه تنشأ من ندرة المياه في بلد من البلاد ، خاصة إذا وقعت بلد من البلدان في مناطق جافة أو شبه جافة . ومع نمو السكان الذي لا يتوقف تواجههم مشكلة الندرة ، أو انخفاض نصيب الفرد من المياه ، وتتفاقم المشكلة أو الأزمة حينما يزيد طلب السكان للمياه وينقص العرض منها . ولا تلبي المياه المتاحة احتياجات السكان المنزلية والصناعية والزراعية . وقد لا تتوقف هذه الأزمة عند ندرة المياه إنما تمتد إلى نوعيتها حينما تتحول المياه العذبة إلى مياه غير صالحة للاستخدام . ويكفي أن يكون بلدا محاطا بالمياه من أكثر جوانبه غير أنه غير قادر على استخدامها بسبب ملوحتها [٥٨] . وقد يسأل سائل لم لا تقوم هذه البلدان المحاطة بالبحار والمحيطات بتحلية المياه لتخرج من الأزمة ، لكن ذلك الوضع يتطلب استثمارات ضخمة ، وتقنية متقدمة ليست في متناول هذه البلدان . وقد توجه بعض هذه البلدان ميزانيتها لشراء السلاح وتكديسه في ترسانتها بملايين الدولارات ، ولا تفكر أن تقوم بإنشاء محطات لتحلية المياه . والمثل الواضح على ذلك هو إسرائيل حيث تفضل شراء السلاح ولا تفكر أن تقيم مشروعات تحلية المياه على سواحلها المختلفة ، وتفضل أن تسوق المياه من جاراتها من نهر الأردن ومن بحيرة طبرية .

إن أزمة المياه تواجه الوطن العربي ، فهناك ندرة ومحدودية للموارد المائية وتدني في نوعية المياه ، وتحدث الفجوة بين الموارد والاحتياجات ، ويحدث صراع يؤدي إلى جملة من المعضلات والمشاكل والاختناقات بين الدول التي تنبع المياه في أراضيها والدول التي تجري وتصب الأنهار في أراضيها . [٥٩]

الموارد المائية في المنطقة العربية تتمثل في مياه الأمطار والمياه الجوفية ومياه الأنهار أو الموارد السطحية . غير أن معظم أرض الوطن

---

[٥٨] د . سامر مخيمر وأ / خالد حجازي : أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة ، عالم المعرفة بدولة الكويت ، العدد ٢٠٩ ، ١٩٩٦ ، ص ٧ .

[٥٩] المرجع السابق ، ص ١١

العربي تقع في المنطقة الجافة أو شبه الجافة التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن ٣٠٠ مليمتر سنويا . أما الموارد الجوفية فهي معروفة بحوض المياه الجوفية وهي طبقة أو عدة طبقات حاملة للمياه الجوفية تكونت بشكل طبوغرافي أو تركيبي يسمح لها تخزين حجم معين من المياه ، كما يسمح لهذه المياه بالحركة بحكم نفاذية الطبقات المكونة للحوض . أما الموارد المائية السطحية والأنهار فلا تتجاوز خمسين نهرا بما في ذلك روافد نهر النيل ودجلة والفرات . وأهم الأنهار النيل – الفرات – دجلة – العاصي – نهر الأردن – بحيرة طبرية . ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المائية ١٠٠٠ متر مكعب سنويا .[٦٠]

وقد حدد فوكنمارك (عالم سويدي) ٥٠٠ متر مكعب للفرد كحد مناسب للمناطق شبه القاحلة ومنها منطقة الشرق الأوسط . ويقدر نصيب الفرد من الموارد المتجددة في الوطن العربي بمقدار ١٢٦٢ مترا مكعبا سنويا . وقد حدد تقرير من التقارير ثبات كمية الموارد المائية في الوطن العربي مع تزايد الاحتياجات في المستقبل . وسوف يكون هناك عجز مائي يتفاقم باطراد فيقفز من ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ [٦١] .

وحتى يمكن تجاوز فجوة الموارد المائية في الوطن العربي ، فإن العلماء يقترحون بدائل ضمن ثلاثة أطر رئيسية :

١ – ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة : وذلك يتأتى من خلال رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه . ورفع كفاءة الري الحقلي ، وتغيير تركيب المحصول . ومن أمثلة ذلك في مصر استخدام ١٨,٥ مليار متر مكعب من الماء سنويا من إجمالي موارد مائية قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا لزراعة قصب السكر ، بينما تكفي تلك الكمية من المياه لثلاث مرات من الزراعات التقليدية . وكذلك تطوير نظم الري وذلك بإدخال الطرق الحديثة في توزيع المياه بالأنابيب ذات البوابات (خراطيم من البلاستيك تستعمل كأقنية توزيع) أو الري بالمرشات أو

[٦٠] المرجع السابق ، ص ١٤ – ١٧

[٦١] المرجع السابق ، ص ٤٤ – ٤٥

التنقيط لخفض المقننات المائية ، وتوفير كمية كبيرة من المياه . وبعد ذلـك يأتي ترشيد استخدام المياه من خلال استنبات سلالات وأصناف جديدة مـن المحاصيل أقل استهلاكا للمياه أو تعطي إنتاجية عالية أكـثر مـن إنتاجيـة المحاصيل الحالية . كذلك استنباط أصناف جديدة قصـيرة العمـر وعاليـة المحصول أي أصناف مبكرة في النضج وتعطي المحصول نفسه مما يعنـي وفرة في كمية المياه بين ما يتراوح من ١٥ % إلى ٢٠ % من كمية المياه التي كانت تستخدم .

الجدير بالذكر أن الهندسة الوراثية تلعب دورا في تخفيض الاعتماد علـى المياه وذلك من خلال التعرف على الأصول الوراثيـة المقاومـة للملوحـة ودراسة طرق توريث الصفات المقاومة ونقل هذه الصفة إلى أصناف عاليـة الإنتاجية والاستفادة من الإمكانات المتاحة في مجال التقنية الحيوية عـلاوة على تدعيم الأصول الوراثية المرتبطة بتحمل الجفاف والملوحـة والحـرارة المرتفعة .

٢ – تنمية الموارد المائية المتاحة : وهذه تتأتى مـن خـلال إنشـاء السدود والخزانات أو تقليل المفقود مـن البخـر مـن أسـطح الخزانـات والمجاري المائية .

٣ – إضافة موارد مائية تقليدية : وذلك من خلال إسقاط أمطار صناعيـة (تقوم إسرائيل بذلك) . أو جر جبال جليدية من المناطق القطبية وإذابتـها وتخزينها . أو جر الفائض المائي من بلاد إلى أخرى عبر خطـوط أنـابيب ضخمة .

وقد تكون إضافة موارد مائية تقليدية ليست من المياه السطحية فحسـب إنما من المياه الجوفية ولو أنها عمليـة مكلفـة وتحتـاج إلـى دراسـات واستكشافات لفترات طويلة واستثمارات ضخمة .

وقد تحدث هذه الإضافة من خلال استخدام مياه الصرف سواء من ميـاه الصرف الزراعي أو مياه الصرف الصنـاعي أو ميـاه الصـرف الصحـي. وتختلف معايير وضوابط إعادة الاستخدام من نوع إلى آخر .

وهناك أخيرا تحلية المياه المالحة . وتستند عملية تحليـة الميـاه إلـى خاصية ثبات المياه فمهما تعرضت المياه إلى تغير طبيعي أو كيميائي فإنـها تعود إلى حالتها الأساسية أي الحالة السائلة . وتهدف التحلية إلى الحصـول

على ماء عذب بكميات كافية وبأسعار مناسبة . وتتعـــدد الطــرق التقنيــة المستخدمة في عمليات التحلية . وهذه الطرق قد تكون عن طريق الطاقـــة الحرارية أو الكهربائية أو الكيميائية . وتجري المفاضلة بين هـــذه الطـــرق على أساس التكلفة الاقتصادية لكل منها . ويلعـــب رأس المـــال المســـتثمر وسعر الطاقة المستخدمة وتكاليف التشغيل والصيانـــة أدوارا فـــي اختيـــار الطريقة المستخدمة للحصول على الماء العذب [٦٢].

يقول الدكتور مجدي أبو ريان في مقالة له إنه يعتقد أن في حالات كثيرة وعلى الأخص الأماكن البعيدة عن الوادي سوف تكون تحلية مياه البحر أقـل تكلفة من تكلفة نقل مياه النيل ، وبالتالي فإن التوسع في تحلية مياه البحـــر في منطقتي البحر الأحمر وسيناء (ونضيف إليها الساحل الشمالي) ســـوف تضيف موارد جديدة إلى موارد مصر المائية ، وفي الوقت الحالي فإن المياه المحلاة في مصر تتعدى ٣٠ مليون متر مكعب سنويا وهذا الحجـــم ضئيـــل ويجب التوسع فيه وتشجيعه [٦٣] . وهناك اتجاه نحو إدخال القطاع الخـــاص في مجال تحلية المياه وهو اتجاه محمود ، ويمكن تشجيع محطات تحليـــة المياه بدفع مساعدات لها فإن لم تتمكن الدولة فسيكون ذلك بدفع قروض لها قليلة الفوائد .

٤ / ٤ – أزمة الغذاء :

كان إنتاج الغذاء غير مواكب لزيادة السكان في العالم فأدى ذلـــك إلـــى أزمة في الغذاء . وقد كان من أسباب نقص الغذاء سوء استخدام المـــوارد الزراعية وعدم المحافظة عليها رغم أنها لا تتجدد بالإضافة إلـــى الزحـــف الصحراوي مما أدى إلى اكتساح المراعـــي والغابـــات نتيجـــة اســـتخدامها والرعي فيها بطرق جائرة وأساليب غير علمية [٦٤].

---

[٦٢] المرجع السابق ، ص ١٣٩– ١٥٨ .

[٦٣] جريدة الأهرام في ٤ / ٣ / ٢٠٠٠

[٦٤] د . محمد حامد عبد الله ، المرجع السابق ،،ن ص ٢٤ – ٢٥ .

ويمكن أن يضاف إلى زيادة عدد السكان في تعليل أزمة الغذاء الأسباب التالية :

١ – تباين توزيع الموارد الزراعية في العالم

٢ – النظام الاقتصادي العالمي يزيد مشكلة التباين تفاقما .

٣ – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول التي تتعرض حاليا لأزمة الغذاء .

٤ – إهمال القطاع الزراعي بحيث لا تتم الاستفادة من الموارد المتاحة فيه بالدرجة المطلوبة .

٥ – اتباع سياسات اقتصادية تقلل الحافز لمزيد من الإنتاج الزراعي [٦٥].

إن منظمة التغذية والزراعة العالمية .F. A. O تقرر أن حوالي ١٥ % من سكان العالم لا يحصلون على القدر الكافي من الطعام . وأن نصف سكان العالم يعانون من سوء التغذية ويؤدي ذلك أيضا إلى اضمحلال المقدرة الجسمانية والفكرية للإنسان ، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض أجور الأفراد لأنها مبنية على الإنتاجية [٦٦].

والدول المتقدمة تتخم بفائض الغذاء وتضطر إلى تخزينه أو حبسه عن الأسواق أو تلجا إلى تدميره وحرقه أو منع الإفراط في إنتاجه ولا تفكر أن تنقل الفائض من المنتجات الزراعية إلى سكان الدول النامية الذين هم في حاجة إليه ويعانون من الجوع والحرمان [٦٧].

ولا يضيف الدكتور محمد عبد العزيز عجمية جديدا إلى أسباب أزمة الغذاء ، فهو لا يزال يشير إلى الأسباب التقليدية التي تتمثل في الزيادة الكبيرة على طلب المواد الغذائية نتيجة الزيادة السريعة في عدد السكان وارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات وزيادة الدخل الفردي ، بالإضافة إلى قصور الإنتاج المحلي من الغذاء عن تلبية حاجات السكان

---

[٦٥] المرجع السابق ، ص ١٤٥

[٦٦] د. محمد عبد العزيز عجمية : الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ١٩٣ .

[٦٧] المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

سواء لسبب راجع إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية أو قلة اهتمام الحكومات في الدول النامية بالمشاكل الزراعية وفقر الفلاح وعدم وجود رأس مال كاف لديه علاوة على ضيق الرقعة الزراعية وتحديد تملكها أو حيازتها في بعض الدول . أضف إلى ذلك أنه ليس هناك وسائل فعالة في المحافظة على المحاصيل الزراعية لدى الدول النامية . وهناك أسباب أخرى راهنة تتمثل في ارتفاع أثمان الحبوب وأثمان السماد وتكاليف الشحن وازدياد الطلب نفسه في البلاد المتقدمة وانخفاض المخزون العالمي من الغذاء وإحجام الدول المتقدمة عن معاونة الدول النامية أو تخفيض معوناتها إلى هذه الدول [٦٨] .

من أجل ذلك يقول الدكتور سعيد اللاوندي إن البشرية تدخل من أبواب القرن الحادي والعشرين وفي فمها مرارة حتى الحلقوم وذلك بسبب ازدياد رقعة البؤس فهناك أكثر من مليوني شخص يعيشون في بؤس مطلق فلا دخل لهم ولا عمل ثابت ولا مسكن ، ولا يجدون حد الكفاف في الطعام والشراب . ويتساءل مع لويس سامبدور الخبير بالأمم المتحدة : كيف يسوغ فهم أن يكون كوكب الأرض غنيا بينما أغلبية سكانه يموتون جوعا . ويتساءل : أين صحوة الضمير العالمي ؟ ..[٦٩]

وأعتقد أنه ضمير نائم لا يستيقظ إلا في أوقات الأزمات الطاحنة مثل ثورة البراكين والزلازل والفيضانات ثم يعود لينام من جديد ، لابد أن شيئا يزلزله حتى يتحرك .

وتبلور منظمة الصحة العالمية الوضع بأن داء نقص التغذية لن يهدأ في السنوات المقبلة وترى أن كوكب الأرض يمكنه أن يطعم ١٢ مليار شخص ، رغم أن عدد البشر تجاوز ٦ مليار شخص ، والأغلبية منهم يعاني من أمراض الفقر والجوع وسوء التغذية والسبب في ذلك هو سوء توزيع الطعام . في الدول المتقدمة يشكو البشر من التغذية المفرطة . وفي الدول

---

[٦٨] د . محمد عبد العزيز عجمية : المرجع السابق ، ص ١٦٩ – ٢٠٨ ز

[٦٩] د . سعيد اللاوندي : القرن الحادي والعشرون بين ضحايا الجوع وسلاح التجويع ، جريدة الأهرام ، ص ٢ / ٢ / ٢٠٠٠

النامية يشكو البشر من التغذية الشحيحة . وبينما أبقار أمريكا تنعم بالحبوب والغلال لا يجد فقراء أفريقيا غير التراب طعاماً وأصحاب المزارع في الدول المتقدمة تضمن لهم الدولة دخولهم ، وحتى لا يصابوا بخسارة تحرق لهم محاصيلهم ، وتدمر جبالاً من اللحوم الفائضة ، وآلاف من الأطنان من المنتجات الزراعية وذلك حماية لدخولهم ولا تفكر لحظة في أن تقوم بنقل هذه المحاصيل واللحوم والأغذية إلى الدول الفقيرة لرفع مستوى التغذية فيها .، لقد استعمرت الدول المتقدمة الدول النامية دهوراً طويلة ، ولا يفكرون في معونتها دهراً حتى تستقيم وتنهض . ويقول الدكتور سعيد : " مثلما تحرّم الدول الكبرى سلاح التدمير الشامل فلم لا تأمر بتدمير سلاح الجوع ذلك الذي تستعمله الدول الصغرى ضد مواطنيها (الجوع في سراييفو وفي كوسوفا) ، أو الدول الكبرى ضد الدول الصغرى . (رفضت شركة متعددة الجنسية في شيلي صرف نصف لتر لبن لكل طفل بسبب أوامر من الرئيس نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر) [٧٠] .

ويأتي الحديث عن دور علاج هذه الأزمة ، ويضع الاقتصاديون لها حلولاً كثيرة . وعلى رأس هذه الحلول زيادة الإنتاج في المناطق التي تتعرض لشح المواد الغذائية ، ولو أن ذلك الاقتراح يتطلب توفير الموارد اللازمة للإنتاج الزراعي مما يدخل الدولة في مشكلة التمويل وهي مشكلة عويصة في هذه المناطق .

والحل الثاني يكمن في ترحيل المنتجات الزراعية من المناطق التي تنتج فيها كميات تفيض عن الحاجة إلى المناطق التي تتعرض لشح الموارد الغذائية . وفي هذه الحالة سوف تتكبد المناطق الشحيحة نفقات النقل وقد ارتفعت تكاليفه وأصبحت سبل النقل غير كافية .

والاقتراح الثالث في هذا الصدد هو ترحيل من يتعرضون لشح المواد الغذائية إلى الأماكن التي تتوفر فيها ومثل هذا الاقتراح سيقف عقبة في طريقه قوانين الهجرة وما ترد فيها من قيود ، وهي قيود تفرضها الدول للحد من الهجرة إليها ، فضلاً عن تكاليف الهجرة الفردية أصبحت باهظة فما بالنا بالهجرات الجماعية . والاقتراح الرابع هو العمل على تحسين

---

[٧٠] المقالة السابقة

التوازن بين عرض الأرض والطلب عليها . ويمثل هذا الاقتراح الحل العملي وذلك من خلال زيادة عرض الأراضي الزراعية وتنمية المزيد من الأراضي البور وإعدادها للإنتاج الزراعي واستخدامها استخداما مكثفا وتقليل عدد السكان الذين يقيمون عليها . [٧١]

ويؤيد هذا الاقتراح الدكتور محمد عبد العزيز عجمية وذلك من خلال استغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة جزئيا أو كليا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . علاوة على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وذلك من خلال استخدام المعدلات المثلى من الأسمدة الكيماوية واستخدام بذور جيدة وسلالات عالية الإنتاج ومقاومة الحشرات والأمراض الزراعية والاهتمام بالري والصرف واستخدام الآلات الزراعية والاهتمام بالنقل والتوزيع والتخزين حتى يمكن أن يزيد الإنتاج الزراعي والغذائي . وتلعب الحكومات دورا فعالا في النشاط الزراعي من خلال توفير المقومات اللازمة للزراعة من بذور وسماد ومبيدات للحشرات وتشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ورسم برامج التنمية الاقتصادية واتباع سياسات سوية ملائمة لتشجيع الفلاح على الاهتمام بالأراضي علاوة على التعليم والثقافة الزراعية والإرشاد الزراعي [٧٢] .

إن الدكتور سعيد اللاوندي ينادي بوضع آليات جديدة للاقتصاد العالمي تضمن هزيمة سلاح الجوع وتأكيد حق الغذاء كأحد حقوق الإنسان التي لا تقبل المزايدة [٧٣].

وأعتقد أن ذلك لن يحدث إلا بتضافر جهود الدول المتقدمة والنامية بوضع برامج لمحاربة الجوع في العالم تكفر فيه الدول المتقدمة عن سيئاتها السابقة وتعاون الدول النامية في محنة الجوع .

٤ / ٥ – أزمة التصحر :

---

[٧١] د . محمد حامد عبد الله ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

[٧٢] د . محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ – ٢١٦ .

[٧٣] د . سعيد اللاوندي ، المقالة السابق الإشارة غليها .

تتدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة بسبب عدة عوامل منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان . ولو أن تدهور الأرض مسألة شائعة في المناطق الجغرافية المختلفة وفيها تتعرض التربة للانجراف والتعرية وفقد الخصوبة والتلوث ، ويصيب التصحر الأرض المنتجة ويؤدي إلى بقع متباعدة ، تكبر وتصبح رقعاً مترامية ، تتلاقى وتندمج وتشكل منطقة قاحلة تُضاف إلى الصحاري المتاخمة لها [٧٤] .

التقرير الأخير لمنظمات الأمم المتحدة المعنية بقضايا الأراضي الجافة والتصحر قيم الوضع الدولي في عام ١٩٩٢ وخلص إلى أن الأراضي المتضررة بالتصحر في العالم تبلغ حوالي ٣٥٦٢ مليون هكتار أي حوالي ٦٩ % من جملة أراضي المناطق الجافة التي تنتج إنتاجاً زراعياً . ويبين التقرير مدى الضرر الذي يصيب أراضي إنتاج الطعام والمراعي في المناطق الجافة . ويبين أن هذا الضرر واقع في قارات العالم جميعها وأن مداه الجغرافي متسع مما يؤدي إلى التركيز على قضية التصحر ووضعها موضع العالمية [٧٥] .

وقد قامت البلاد العربية بإنشاء المؤسسات العلمية التي تعني بدراسة الصحاري والأراضي الجافة وأنشأت جامعة الدول العربية المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة . ومقره دمشق . وبدأ في وضع خطة العمل العربية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ويقع في عنايته الاهتمام بقضايا الأراضي الجافة والتصحر [٧٦] .

وتختلف أسباب التصحر في البلاد العربية من بلد إلى آخر ، فمثلاً تدهورت الأراضي في الأردن بسبب مجموعتين من الأسباب . المجموعة الأولى تنتمي إلى العوامل الطبيعية المتصلة ببيئة الأراضي الجافة مثل قلة المطر والتغير السنوي فيما بين سنوات عجاف (نوبات الجفاف) وسنوات

---

[٧٤] د . محمد عبد الفتاح القصاص : التصحر ، تدهور الأراضي في المناطق الجافة ، علم المعرفة بالكويت ،

[٧٥] المرجع السابق ، ص ٨٩ – ٩١ .

[٧٦] المرجع السابق ، ص ١٢٢

سمان (المطر أعلى من المتوسط ، والتربة فقيرة في محتوى الغذاء هشة البناء) ومن ثم عرضة للتعرية . والمجموعة الثانية من الأسباب تتمثل في عوامل متصلة بفعل الإنسان وعلى رأسها الرعي الجائر والزراعة التي لا تراعي التوازن البيئي ، وتوغل العمران في الحضر وفي الريف على أراضي الزراعة والمراعي ، بالإضافة إلى قطع لأشجار الغابات والإحراج [٧٧].

وفي الإمارات العربية المتحدة ترجع أسباب التصحر إلى تدهور المياه الجوفية وهي مصدر رئيسي للري . وتدهور الغطاء النباتي بسبب الاحتطاب والتقطيع . والرعي الجائر المتمثل في زيادة عدد القطعان على قدرات المراعي على تحمله [٧٨] .

ولا يختلف الوضع في البحرين عن الوضع في الإمارات فلا زالت الأراضي تتدهور وكذلك المراعي لنفس الأسباب [٧٩] . أما في الجمهورية التونسية فهناك تدهور في المراعي وانجراف المياه للأراضي الزراعية ، وتراكم الكثبان الرملية في أراضي الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة ، وتقلص الغابات ، وتقلص أراضي الحشائش والحلفاء [٨٠] .

وفي المملكة العربية السعودية ، توجد أسباب جديدة للتصحر تتمثل في حركة الرمال وتملح التربة بجانب تدهور الغطاء النباتي في المراعي وتدهور الغابات واستنزاف موارد المياه الجوفية [٨١] .

وتتشابه بعض البلاد العربية الأخرى بالمملكة العربية السعودية كليبيا والكويت .

وفي مصر يظهر التصحر نتيجة تدهور الأراضي واختلال التوازن بين الري الزائد والصرف القاصر ، ثم حدوث لتجريف للأراضي الزراعية لتدخل

[٧٧] المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

[٧٨] المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

[٧٩] المرجع السابق ، ص ١٣٠

[٨٠] المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

[٨١] المرجع السابق ، ص ١٤٢ ز

التربة في صناعة الطوب الأحمر . وتتعرض المناطق الساحلية إلى التعرية والانجراف والكثبان والفرشات الرملية تنتشر في الصحراء الغربية [٨٢] .

وتختلف مقاومة التصحر من بلد لآخر لكن هناك وسائل للخروج من أزمة التصحر إما تقنية أو اقتصادية أو اجتماعية .

الوسائل التقنية الرشيدة هي التي تحقق تنمية متواصلة وتقي نظم البيئة المنتجة (الأرض) من التدهور ، وهي التي تصوب العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأرض . وتأتي من جعل قدرة النظام البيئي على تحمل ما فوقه ، ومنع تقطيع الأشجار بما يجعل في الإمكان تعويض ما تم اقتطاعه ، وتخفيض عدد الحيوانات بما يتفق وقدرة الغطاء النباتي على إنتاج الكلأ وبذلك يتم منع المراعي الجائرة . وترك فترات بور كافية للأرض حتى تستعيد خصوبتها ، وكذلك تغطية الأرض نباتيا لحماية التربة من عوامل التعرية ، وتوسعة الزراعة في المناطق هشة قليلة المطر . أضف إلى ذلك التوازن بين الري بالغمر والصرف القاصر حتى لا تتملح الأرض وتتبلل . إن كل ذلك خلاصته هو تصويب وسائل استخدامات الأرض والعمل على تثبيت الرمال بما يحول دون زحفها على الأراضي المنتجة . وينتج عن ذلك أن تتم صيانة التربة ونحافظ على خصوبتها من أضرار التعرية والانجراف والتلوث والتملح . وقد يساعد على تدهور الأراضي تقطيع الغابات والأحراش ، ويؤدي وقف ذلك التقطيع إلى وقف ذلك التدهور . وذلك الوقف يؤدي إلى تلطيف البيئة لنمو النبات ، ووقف اثر الرياح في تعرية التربة . ولذلك يجب الإبقاء على ما نما من أشجار وشجيرات ، بل استزراع أشجار جديدة بدلا من تلك التي تم تقطيعها ، فذلك التشجير يقي الأرض من التعرية لأنه يعتبر مصدات للرياح . كما يحسن المراعي ويوقف تعريتها . ويتيح في نفس الوقت ثروة خشبية يمكن أن تستعمل كوقود في المستقبل . وإذا كان من اللازم إعادة تشجير ما أقتطع فإن الأمر يقتضي وقف تدهور المراعي وذلك من خلال تنظيمها وتحقيق تكامل بين مواردها الطبيعية والموارد الإضافية التي هي غذاء للماشية . والعمل على استزراع مسلحات

---

[٨٢] المرجع السابق ، ص ١٧٤ ز

من الأراضي بالري بمياه البحر لإنتاج أنواع من القطف تستسيغه الماشية .
(لقد تمكن العلماء من استنبات نوع من القمح يُروى بمياه البحر) .

أما الأراضي التي تزرع بالأمطار فيجب وقف الانجراف فيها وصيانة التربة ، وذلك بزراعة خطوط من الأشجار والشجيرات للتخفيف من أثر الرياح والتأثير على سطح التربة .

وإذا كان من اللازم وقف الانجراف للتربة أو التجريف فيجب وقف الانجراف المائي وذلك الذي يحدث نتيجة اندفاع مياه السيول فتجرف الأرض في طريقها . وذلك حتى يمكن التمكن من الحفاظ على زيادة الموارد المائية المتاحة لنمو النبات مما يزيد من غلة الأرض . وذلك بالإفادة من تضاريس سطح الأرض ومعالجة هذه التضاريس بما يؤدي إلى توجيه المياه خلال الحقول والبساتين . وإقامة السدود على مجاري الوديان التي تتجمع فيها مياه السدود . والقيام بتحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي واستخدام الماء المالح في الري أو استنباط سلالات من المحاصيل تتحمل الجفاف ونقص الموارد المائية .

وإذا كانت الرياح تعري الأرض ، فنتصدى لذلك ، وإذا كانت المياه تغمرها ، فنمنع ذلك ، واستصلاح الأراضي يضيف إليها . ويكون فيها استخدام المياه بحكمة . ولو أن مشروعات التنمية ذات تكلفة عالية ، ونفقات جارية كبيرة . والمحافظة على سلامة هذه الأراضي تحتاج إلى جهد إنساني متصل لصيانتها والمحافظة عليها سواء كان ذلك الجهد الإنساني قد بذل عبر عصور طويلة أو بذل في الوقت الراهن ، وذلك حتى يتم تفادي تصحر هذه الأرض وتدهورها من جديد . وهذا الوضع ينتج من اختلال التوازن بين الري والصرف وامتلاء التربة بالأملاح وعدم تسربها . وتتم مقاومة ذلك الخلل من خلال تطوير شبكات الري بما يزيد من كفاءتها ويقلل من فاقدها . وتدقيق تسوية أرض الحقول . والتحول إلى وسائل الري الحديثة بدلا من الري بالغمر ، وذلك بالرش بوسائله المتعددة أو الري بالتنقيط .

ويعد تثبيت الكثبان الرملية من وسائل التقنية حيث يتم وقف تحرك الرمال مما يؤدي إلى وقف إغراق الأرض الزراعية بالرمال . وقد يحدث ذلك التثبيت للرمال بإنشاء حواجز كاسرات الرياح قليلة الارتفاع تكون

بمثابة حواجز لمنع الرياح من تحريك الرمال أو حواجز من مخلفات نباتية جافة تربط بعضها ببعض أو إقامة ألواح ألياف أسمنية مثقبة أو حواجز من البراميل . أما التثبيت البيولوجي فيكون من خلال استزراع أنواع من نباتات بيئية تعيش في الرمال . ومثل هذه النباتات تحول دون تفكك الطبقات السطحية من الرمال .

أما **الوسائل الاقتصادية** فهي مشروعات لمكافحة التصحر وصون نظم الإنتاج في المراعي والزراعات المطرية والزراعات المروية ، وتثبيت الكثبان الرملية . وهي مشروعات تدر عائداً لكن على المدى الطويل . غير أنها تحتاج إلى قروض لتمويلها ، وتعطي عائداً محدوداً . ولكن حينما تؤتي المشروعات أُكلها فإن نسبة التكلفة للعائد تتراوح بين ١ / ٤ أو ١ / ٢ . ولكن ذلك لا يُخفي أن هذه المشروعات تؤتي ثمارها بعد فترة طويلة ، فيما عدا مشروعات إصحاح أراضي الزراعة المروية .

وهناك **الوسائل الاجتماعية** وهي تتلخص في أن يتم الإنفاق على مشروعات التصحر وليس على مشروعات قليلة الصلة بعلاج الضرر الذي سببه الجفاف والتصحر . وأن إنتاج المشروعات مفيداً لسكان الجهة المتضررة التي أقيمت لها المشروعات ولا يكون هم المشروعات الأكبر هو تصدير ما يُنتج . كذلك يجب أن يكون لسكان الأراضي المتدهورة حق في الأراضي التي اُستصلحت ، لا أن تؤول إلى الدولة ، على أن يشارك الناس في تخطيط وتنفيذ المشروعات . ويحدث ذلك من خلال برامج للتعليم والتدريب والتوعية لهؤلاء السكان حتى يقبلوا على المشروعات وكذلك أن يتم تنظيم الناس في جمعيات أو تعاونيات أو حتى شركات مساهمة حتى يكون إسهامهم في تنفيذ المشروعات فعالاً [٨٣]

[٨٣] أنظر في تفاصيل هذه الوسائل كتاب الدكتور / محمد عبد الفتاح القصاص ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ – ٢٠٣ .

الفصل الخامس

مشاكل التنمية الاقتصادية

٥ / ١ – التنمية الاقتصادية :

انطلقت الدول الصناعية في التنمية الاقتصادية بحيث لم تواجه مشـكلات اقتصادية كبيرة فيما عدا ما يصيب المجتمع الرأسمالي من أزمات دوريـة . أما الدول النامية فقد وقعت في مستنقع التخلف الاقتصادي . ويتمـيز هـذا التخلف بان الاقتصاد يسوده النشاط الأولي وهو نشاط الزراعـة . وترتفـع لذلك نسبة الناتج الزراعي في الناتج الأهلي . وتتركز القوى العاملة في ذلك النشاط ، فنجد مثلاً نسبة النشاط الأولي في أفريقيا تصل إلى ٧٥ % مقارنة بأوربا ٣٨ % كما أن السكان أنفسهم يتمركزون فـي القطـاع الزراعـي . ونظراً لتخلف إنتاجية العمل في الدول النامية فإن الأجور بدورها انخفضـت مما أدى إلى انخفاض مستوى الدخل وبالتالي انخفض مستوى الاسـتهلاك . وانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار وهو الأمر الـلازم للاسـتثمار ومن ثم يتعسر التكوين الرأسمالي في الدول النامية . وتتميز الدول الناميـة بازدواجية الاقتصاد المتخلف بمعنى أنه يوجد في الاقتصاد هيكلان مختلفـان تمام الاختلاف : قطاع بدائي وطني يقوم أساساً على الكثافة العمالية والطرق البدائية في الإنتاج وهي الوسائل التقليدية في الإنتاج وقطـاع رأس مـالي متطور أجنبي يقوم على تكثيف رأس المال بمعنـى قلـة الأيـدي العاملـة وأساليب إنتاج متقدمة .

تعاني الدول النامية في نفس الوقت من معدل مواليد عال ومعدل وفيـات عال وقد ينخفض ومتوسط عمر منخفض وتشغيل مبكر للأطفـال وارتفـاع

نسبة الأمية . وتعاني من موقف سلبي تجاه التقدم المادي وتكوين الثروات أو التقدم الفني وضعف الحافز على الاستثمار [٨٤] .

وتعيش الدول النامية في حلقات مفرغة من الفقر . تنتقل فيه من ضعف الادخار إلى ضعف الاستثمار إلى افتقار القوى العاملة إلى المواصفات اللازمة لتأدية شتى الأعمال ومن ثم فهي تعمل أعمالا يدوية ومن ثم تكون أجورها ضعيفة فلا تقوى على الادخار وتعود الحلقة إلى البداية وتنتهي نفس النهاية [٨٥] .

نظريات وتجارب:

يدفع التنمية الاقتصادية في البلاد الفكر الاقتصادي تارة ، والتجارب تارة أخرى . وقد كانت مصر مسرحا للتجارب الاقتصادية حينما انتقلت من اقتصاد السوق إلى الاقتصاد الاشتراكي ثم إلى اقتصاد مختلط بين الحرية والاشتراكية

والتنمية الاقتصادية تركزت عند آدم سميث على أساس مبدأ تقسيم العمل الذي يؤدي إلى رفع المستوى الفني للعمال وزيادة إنتاجيتهم واستنباط وسائل ومعدات أكثر جودة وفاعلية توفر في عنصري الوقت اللازم للإنتاج وتكلفة ذلك الإنتاج . وينادي آدم سميث بالمنافسة الحرة ويرفض تدخل الدولة والعمل على تحقيق قدر من التراكم الاقتصادي . فيقول آدم سميث إن تزايد السكان يؤدي إلى تزايد الحاجات مما يولد زيادة في الطلب على السلع ويتسع بذلك السوق وتزداد الدخول . ويحجز الناس منها للادخار ويحدث التكوين الرأسمالي . وهذه نظرية عامة يعوزها التحديد [٨٦].

وفي العصر الحديث وضع شومبيتر نظريته في التنمية بشكل ديناميكي وجعلها عملية غير متدرجة وغير متصلة وأن المنظم له دور فيها فهو المحدد لما يقدم من أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها

---

[٨٤] د. عاطف السيد : دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار المجمع العلمي بجدة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٨ – ١٠٢ .

[٨٥] المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

[٨٦] د . عاطف السيد : دراسات في التنمية الاقتصادية ، ص ١١٢ – ١١٤

سواء من خلال إدخال واستنباط سلع جديدة أو استعمال وسيلة جديدة في صناعة ما أو إيجاد مصدر جديد أو مورد جديد للمواد الخام . فهو يفترض وجود اتجاه مستمر في إمكانيات التجديد والتقدم الفني وهذا شرط للتنمية . والمنظم يحصل على احتياجاته المالية من خلال الائتمان المصرفي ومن ثم يصبح الاستثمار قابلا للزيادة والسرعة نتيجة هذا الائتمان [٨٧] .

ثم يأتي كيينز ليضع الشروط اللازمة للمحافظة على نمو ثابت للدخل على أساس العمالة الكاملة دون تضخم أو انكماش نقدي وبنمو الدخل بما يمنع الركود طويل الأجل أو التضخم طويل الأجل [٨٨] .

وهناك من الكتاب من يري أن التنمية الاقتصادية تتكون من عدة مراحل شأنها في ذلك شأن السلسلة التي تتكون من عدة حلقات . وقد قرر والت ويتما روستو أن أي مجتمع لابد أن يمر بمراحل خمس من أجل أن يحقق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي . وهذه المراحل هي مرحلة المجتمع التقليدي – مرحلة الاستعداد للدفعة القوية – مرحلة الدفعة القوية (الانطلاق) – مرحلة السعي إلى النضوج الاقتصادي – مرحلة الوفرة (الاستهلاك الوفير) . ويرى روستو أن الوصول إلى مرحلة النضوج يستغرق أربعين عاما حتى يمكن الوصول إليها وفيها تتغير القوى العاملة من حيث التكوين وتتغير أفكار المجتمع وأطماعه ونظرته للأجور . وفي المرحلة الأخيرة يرتفع المستوى الاستهلاكي للأفراد وينتشر استهلاك حيازة السلع المعمرة [٨٩] .

النظريات قد تتجه نحو التفاؤل ، لكن التجارب العملية هي المحك الحقيقي للنظريات . وهي التي تبين صدق النظريات وكذبها أو ضرورة تعديلها في شق فيها . وقد قسم الدكتور / عاطف السيد التجارب التاريخية للتنمية الاقتصادية إلى أربعة نماذج وهي نموذج التنمية التلقائية – نموذج

---

[٨٧] المرجع السابق ص ١٤٤ – ١٤٥

[٨٨] المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

[٨٩] المرجع السابق ، ص ١٦٢ – ١٦٤ .

التنمية المخططة – ونموذج التنمية المغلقة – ثم نموذج التنمية المفتوحة . وقد أضفنا إليه نموذج خامس هو التنمية المفتوحة المخططة .

نموذج التنمية التلقائية فيه تتعاون الدولة والأفراد على التنمية . وإن كان الأفراد فيه يقومون بالدور الأساس في التنمية . وقد طبقت هذا النموذج بعض دول أوربا كإنجلترا وفرنسا في القرن الثامن عشر . والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر . وألمانيا في الربع الأخير من نفس ذلك القرن . وقد ساعد على التنمية التلقائية في هذه البلاد الثورة الصناعية بجانب الثورة الزراعية وثورة المواصلات . وقد أدت الثورة الصناعية في إنجلترا إلى زيادة الإنتاج الصناعي سرعة وعمقاً وشمولاً ولم تعتمد إنجلترا على الصناعات القائمة إنما أمتد نشاطها إلى صناعات جديدة . ولكن الثورة الصناعية في فرنسا كانت أقل حدة وأضيق نشاطاً وذلك لانشغال فرنسا بالنواحي السياسية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . وفي ألمانيا أهتم القائمون بأمر الصناعة بالاختراعات الحديثة وتسهيل طرق المواصلات ولم تزدهر الصناعة إلا في أواخر القرن التاسع عشر .

وتعد الثورة الزراعية من عوامل نجاح التنمية في هذه الدول ، فقد قامت على تحول الزراعات الصغيرة إلى زراعات كبيرة ، وتغيير وسائل وطرق الإنتاج الزراعي ، وتغيير نظرة المنتجين الزراعيين إلى طبيعة عملهم وإنتاجهم .

وكان لنمو المواصلات أثر كبير متبادل بين الثورتين الزراعية والصناعية . فقد تحسنت طرق المواصلات سواء النهرية أو السكك الحديدية . وتحول الإنتاج الزراعي من إنتاج محلي إلى إنتاج عبر الدول . وترابطت الأسواق المحلية فانقشعت بذلك عزلتها . وترتب على تحسن طرق المواصلات أن انتقلت الأفكار الجديدة وطرق الإنتاج الحديثة عبر الدول .

وقد قام الأفراد بدور أساس في هذا النموذج إلا أن ذلك لا ينفي الدور الهام للدولة . فقد حقق التعاون بينهما نجاح هذا النموذج . وقد استهدف تدخل الدولة شد أزر عملية التنمية الاقتصادية وحمايتها من الأخطار التي تهددها .

وكان تمويل التنمية في ذلك النموذج يتأتى من اقتراض كبار العقاريين من البنوك المحلية لتمويل استغلالاتهم وتحسين الطرق والقنوات اللازمة لنقل المحاصيل . ويمول الاستثمار الصناعي عن طريق رؤوس الأموال المتراكمة لدى التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو عن طريق التمويل الذاتي أو عن طريق الأرباح غير الموزعة علاوة على دور شركات الأموال والبنوك في ذلك التمويل .

أما نموذج التنمية المخططة ' فإن دور الدولة فيه هو الغالب . إذ تقوم برسم خطة تحاول بها أن تعالج اختلالات الاقتصاد وتحاول تنفيذ هذه الخطة بما لديها من نفوذ على الأفراد سواء كان النفوذ مادياً أو معنوياً . وقد قامت التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي سابقاً على أساس تنفيذ القرارات الاقتصادية التي تجعل من التصنيع أداة لتحويل الهيكل الاقتصادي للبلد . وقد ركزت الخطة في ذلك الاتحاد على الصناعات الثقيلة لدرجة أن ٥٣,٧ % من الاستثمارات كان يخص هذه الصناعات . وصارت الزراعة تابعة تقريباً للصناعة ، مما ساهم في الحد الكبير من الاستهلاك . وقد لجأ الاتحاد إلى الضرائب غير المباشرة للحد من الاستهلاك وذلك لأن الأجور ضعيفة مما لن يحقق هدف الحد من الاستهلاك لو فرضت عليها ضرائب مباشرة . وينتقد الدكتور / عاطف السيد التجربة السوفيتية على أساس أنها لم تقم التوازن في توزيع المجهود التنموي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . فقد حظيت الزراعة بأقل اهتمام من الدولة . كذلك قطاع الخدمات خاصة قطاع النقل والتوزيع فكان أكثر القطاعات تخلفا وأقلها حظا في المجهود التنموي ، مما أسفر عن اختناقات رهيبة ظهرت بوضوح في مستويات المعيشة . ويقول إن هذه التنمية في هذه التجربة هي مرادفة للبؤس الإنساني وانخفاض مستوى المعيشة إلى حد بلغ في بداية مراحلها حد المجاعة وتحملها الأفراد تحت ضغط الترغيب تارة والإرهاب تارة أخرى .

بالإضافة إلى ذلك أن نجاح التجربة كان نجاحا في إفراز كم هائل من الإنتاج وكان إنتاجا فاشلا في كيفه . لقد أدى تطبيق مبدأ المركزية المطلقة للقرارات إلى تطبيق معدلات أداء منخفضة وتحديد أهداف متواضعة أقل من الواقع وتم تعويق انتشار الأفكار الجديدة والتقدم الفني . علاوة على ذلك

أدى الأخذ بنظام التخطيط إلى وجود رقباء كثيرين في الأنشطة المختلفة لمراقبة سير العمل مما عطل من انطلاق هذه النشاطات .

النموذج الثالث هو نموذج التنمية المغلقة وهو يتميز بعدم الاستعانة بالخارج أي الاكتفاء الذاتي . ويرى الدكتور عاطف أن مثل هذا النموذج يتطلب وجود بلد به من الموارد ما يستطيع أن ينمي نفسه دون معونة خارجية . ويضرب لذلك مثلا باليابان في بداية نشأة التنمية الاقتصادية فيها . كانت اليابان تمول احتياجات التنمية من خلال القروض الداخلية أو الإصدار النقدي الورقي أو من الحصيلة الضريبية . ويلاحظ أنها استطاعت التحكم في الأسعار رغم الإصدار النقدي الورقي المؤدي إلى التضخم ، ولم تزد الأسعار عن ١٠ % .

غير أن اليابان لم تنجح في استمرار غلق حدودها والاقتصار في التنمية على مواردها الخاصة واضطرت إلى الاستعانة بالخارج . ورغم تدخل الدول في الجهود التنموية غير أن تدخلها لم يؤد إلى ضغط أو إرهاب ولم يسفر عن إملاق وحرمان .

يأتي النموذج الرابع وهو نموذج التنمية المفتوحة ، ويكون فيه الاستعانة في التنمية بالخارج في المقدمة . وقد دلت التجارب التاريخية على إمكانية تنمية الاقتصاد عن طريق هجرة القوى العاملة إلى الدول واستيراد رؤوس الأموال . ويقصد بالهجرة هي هجرة الأفراد إلى الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية والكمنولث البريطاني . كما انتقلت رؤوس الأموال من أوربا إلى المناطق الآخذة في النمو . ولكن الدكتور عاطف السيد يشكك في مقدرة هجرة الأيدي العاملة ورؤوس الأموال في إيجاد تنمية إلا إذا كانت للدولة المهاجر إليها مقومات اقتصادية وموارد تجعل هذه الهجرة عاملا مساعدا في التنمية . ويعطي مثلا على ذلك بإسرائيل التي يعد اقتصادها امتدادا مصطنعا لما يقدمون لها الهبات والإعانات . إذ لا تكفي مواردها لتغطية مرتبات موظفيها . (وقد يكون هذا الوضع في الثمانينات فهل هو الآن على هذه الحالة في بداية القرن الحادي والعشرين ؟ ..) .

الواقع أن الدول المتخلفة في حاجة إلى رؤوس أموال وهي تتميز بخاصية سكانية عالية ، فلا تطلب هجرة قوى عاملة إليها إنما تطلب هجرة رؤوس أموال وإمكانات لتدريب وتعليم القوى العاملة لديها . غير أن

أصحاب الأموال الذين يملكون الثروة لا يثقون في حكومات الدول المتخلفة لأنهم يخشون من ضياع رؤوس أموالهم بسبب ما تعانيه هذه الدول من عدم استقرار واضطراب الأمن فيها وجنوحها في بعض الأحيان إلى التأميم والمصادرة [٩٠] .

نضيف نموذجا خامسا إلى النماذج الأربعة السابق شرحها ، ونسميه التنمية المفتوحة المخططة ، وفيه تكون الدولة لديها رؤوس الأموال القادرة على قيام التنمية في البلد ولكن تفتقر إلى القوى العاملة المدربة اللازمة لإدارة وتشغيل المشاريع الاقتصادية المختلفة وتشغيلها ، وذلك بسبب أن أعداد القوى العاملة اللازمة لهذه الإدارة وذلك التشغيل غير كافية أو أن القوى العاملة متوفرة فعلا غير أنها غير متعلمة أو غير مدربة على المواصفات المطلوبة للإدارة والتشغيل ، لذلك تقوم هذه البلاد التي تواجه هذه المشكلة الاقتصادية باستقدام العمالة من خارج البلاد . وتحاول أن تصل إلى التقدم من خلال التخطيط ووضع البرامج اللازمة للنهوض . وينطبق هذا النموذج على دول الخليج العربي .

أما الحالة التي تكون فيها البلد بلا رؤوس أموال وبلا قوى عاملة وتسعى للتنمية فإنها ستبقى متخلفة إلى أن تستقدم رؤوس الأموال اللازمة للتنمية والقوى العاملة المدربة لكي تنهض من كبوتها . وعلى العموم فإن الدكتور / عاطف السيد يرى أن التعاون الوطيد بين الأفراد والدولة لازم وضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فللأفراد حد أدنى من المتطلبات لا يجوز تعديه ويفرض على الدولة احترامه ويتمثل لها كقيد على إمكانية تدخلها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لهم حد أقصى من الحرية لابد من مراعاته وإلا انقلب الأمر إلى فوضى . وهذا الحد الأقصى يمثل في نفس الوقت حد أدنى لإمكانية تدخل الدولة . ويرى أيضا أنه لابد من استعانة الدولة بالعالم الخارجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاستعانة بالموارد الخاصة للدولة واستغلالها استغلالا كافيا [٩١].

ويحين توجيه السؤال الآن : ما هي أهداف التنمية ؟ ..

---

[٩٠] أنظر في تفاصيل النظريات والتجارب د . عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص ١٧٠-

[٩١] المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

يقول الاقتصاديون إن الهدف الرئيسي من التنمية هو تحقيق التنميـــة ، بمعنى الوصول بالاقتصاد إلى حالة يكون فيها قد تخلص من الإختلالات التي تحيط بالنسب والروابط التي تربط متغيراته الاقتصادية بعضها مع البعـــض الآخر . وأصبح يستطيع النمو نموا تلقائيا وبالتالي تحقيق الأهداف المشـتقة من هذا الهدف الرئيسي عبارة عن رسم الطريق إليه [٩٢] .

ونعتقد أن الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية هو الانتقـــال مـــن حالـــة الندرة إلى حالة الوفرة . وبذلك يلبي الاقتصاد احتياجات المجتمـــع الماديـــة والمعنوية والجماعية والشخصية .

وقد ثبت أن هذا الانتقال لن يحدث إلا بإدخال تقنية متقدمة تعمـــل علـــى إنتاج السلع بالوفرة المطلوبة لتلبية احتياجات المجتمع . وإدخـــال التقنيـــة المتقدمة يسبقه إعداد كامل للكوادر التـــي ســـتقوم بـــإدارة هـــذه التقنيـــة وتشغيلها . وتمويل هذه التقنية وذلك التعليم وهذا التدريب علـــى الوســـائل الجديدة .

ويعد بناء رأس المال الاجتماعي وتنويع النشاطات الاقتصادية والاتصـــال بالعالم الخارجي لتسويق الفائض من السلع به هي ركائز من الركائز اللازمة للانتقال من الندرة إلى الوفرة .

إن من معوقات تحقيق هدف التنمية الاقتصادية وهو الوفرة هي معوقات تتعلق بنقل التقنية (التكنولوجيا) . ومعوقات تتعلق بتكوين الكوادر العلمية والفنية والمهرة اللازمة لهذه التقنية . ومعوقات خاصة بالمنشآت الصغيرة المساندة للمنشآت الكبيرة . وهناك أيضا معوقات أخرى على رأسها الديـــون والفقر والتمويل ، والديون هي أكـــثر مـــن الفقـــر لأن الفقـــير يمكـــن أن يستدين . أما المدين فهو فقير ليس أمامه باب مفتوح للاستدانة وهـــو فـــي نفس الوقت فقير لم يتمكن من تشغيل الأموال التي استدانها ليخرج من ربقة الفقر . (وبهذه المناسبة يمكن أن نشير إلى حدة الديون على الدول الناميـــة وتتمثل في أن الدول الخمسين الأكثر فقرا في العالم حينمـــا اســـتلفت دولارا كانت تدفع في مقابله دولارين بعد إضافة خدمات الدين . لقد أصبحت هـــذه الدول في أغلب الأحوال تنفق على تسديد ديونها أكثر مما تنفق على التعليـــم

---

[٩٢] المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

والصحة معاً [93]) . ولو أن هذا الموضوع الأخير طويل لن نتمكن أن نتطرق إليه لطوله وتشعبه . ونتناول الموضوعات الثلاثة الأولى فيما يلي :

٥ /٢ – مشكلة نقل التقنية :

إن الدول النامية في حاجة إلى نقل التقنية لتحقيق الوفرة الاقتصادية في كافة النشاطات الاقتصادية ، فمثل هذا النقل يؤدي إلى النمو الاقتصادي ، وتحسين مستويات المعيشة ، وتنمية القوى العاملة ، فضلا عن أنه يسرع من تحقيق الامتياز الوطني . ومع ذلك فإن نقل التقنية (التكنولوجيا) يمكن أن يفشل أو تكون له نتائج غير متوقعة فيحدث مشاكل اقتصادية وسياسية .

والجدير بالذكر أن معظم بلاد الشرق الأوسط قد استوردت معدات ذات تكنولوجية متقدمة وكان المورد الأكبر لهذه المعدات هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلاد أوربا الغربية . ومن تقرير لجنة التكنولوجيا بالكونجرس الأمريكي يتبين أن ١٥ دولة إسلامية في الشرق الأوسط قد استوردت بما قيمته ٥,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ما قيمته ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٢ .

ويواصل التقرير بيانه فيظهر أن مصانع الولايات المتحدة تتميز بتقديم التكنولوجيا في نطاق الخدمات التكنولوجية بما في ذلك إدارة المشروعات الكبيرة أو تقديم المعونات التكنولوجية .

ويعد استعمال واستيعاب التقنية من جهة المستقبل (الدول المستقبلة للتقنية) هو جزء دقيق من المشكلة . فيظهر أن الفرد عند استيعابه للتنمية يجب أن يكون مستعدا لها سواء لتشغيلها أو صيانتها أو لتعديل التقنية ذاتها ولكن ما يحدث هو أن هناك عوامل تحول دون استيعاب التقنية . إذ أن بعض البلاد المستقبلة للتقنية ليس لديها المديرون والفنيون اللازمون للتقنية . وفي بلد كمصر لديها بنية تحتية للتقنية المكثفة غير أن المهندسين المصريين والمدرسين سافروا للعمل في الخارج . وفي بعض البلاد الأخرى تستورد هذه البلاد التكنولوجيا والأفراد في نفس الوقت وذلك لتحقيق أهداف تنموية . وتعمل هذه التقنية دون تلاحم مقبول مع التقاليد وبين فئات

[93] محمد سيد احمد : رسالة حضارية غير كولونيالية ، جريدة الأهرام ، في ٦ / ٤ / ٢٠٠٠

المجتمع المختلفة . ويختلف مدى قابلية البلاد المختلفة في استيعاب التقنية المنقولة إليها من صناعة إلى أخرى .

فمثلا في صناعات البتروكيماويات قامت البلاد المستقبلة بتمويل تكنولوجيا هذه الصناعة ولكن بقيت على مساعدات من قبل الدول الأجنبية في تشغيل هذه التكنولوجيا رغم أنها أصبحت التقنية منمطة . ولا زالت هذه الصناعة تعتمد على مديرين وفنيين أجانب . (ويلاحظ أن تقرير لجنة الكونجرس للتكنولوجيا كتب في وقت يختلف عن الوقت الحالي حيث تم إحلال العمالة الوطنية بهذا النشاط إلى درجة كبيرة) .

وتوجد مثل هذه المشكلة فيما يخص تكنولوجيا العلاج حيث تفتقر التكنولوجيا إلى فنيين يقومون بإدارة وتشغيل هذه التقنية . ولا زالت المشكلة مزمنة في المملكة العربية السعودية والكويت فبهذه الصناعة نقص شديد للعمالة الوطنية المدربة ومن أجل ذلك تلجأ هذه الدول إلى العمالة الخارجية بعكس مصر والجزائر فهما يستخدمان عمالة وطنية عند استعمال هذه التقنية المتقدمة في العلاج . ومن هذا يظهر أن قدرة الدول المستقبلة للتكنولوجيا لا تعتمد فقط على استيعاب المعدات إنما على كفاءة عمالتها الوطنية على تشغيلها . علما بأن هذه الدول تستقبل التقنية لتشغيلها وصيانتها ، وليس لتعديلها أو أقلمتها بالبيئة . وليس مستغربا أن استيعاب التكنولوجيا محدود للغاية ، خاصة إذا ما قدمت لهذه الدول تكنولوجيات جديدة ومعقدة .

ولا يوجد بلد وضع سياسات منظمة ومحكمة بشأن نقل التكنولوجيا الدولية ، ولكن بعض المستقبلين والمقدمين للتكنولوجيا قد وضعوا سياسات لتنمية وتنظيم نقل التكنولوجيا فدول الشرق الأوسط تعمل على تغيير اقتصادياتها بسرعة من خلال تقديم التكنولوجيا الأجنبية ولذلك فهم يحاولون فعل ذلك ويحاولون في الوقت نفسه تفادي الاعتماد الزائد على مقدمي التكنولوجيا الأجانب خاصة فيما يتعلق بالصيانة للمعدات التكنولوجية ويحاولون أيضا منع التأثير على اقتصادهم المحلي وتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية ويحولون كذلك الحفاظ على ثقافاتهم وتقاليدهم وقيمهم المحلية .

وبينما هناك دول قد قررت الأخذ بالمشروعات المكثفة لرأس المال مثـل السعودية والكويت ، فهناك بلاد مثل الجزائر أخذت بالمشـروعات المكثفـة للعمالة . وقد واجهت الدول التي أخذت بالمشروعات المكثفة لرأس المـال ضرورة تدريب الوطنيين على استعمال التكنولوجيا الأجنبية . ولكن ذلك قـد يستغرق وقتا مما يقتضي الاستعانة بالعمالة الأجنبية ، ولذلك فإن اسـتيعاب التكنولوجيا الجديدة يمكن أن يكون محدودا في المـدى الطويـل ، مـا لـم يستقطب السكان للوظائف الفنية من خلال الحوافز التي تقدمها الحكومـة . وفي مصر فإن تنمية القطاع الخاص وإجراء تعديلات إدارية وتمويـل نقـل التكنولوجيا قد تكون من القضايا الملحة أما مقدمو التكنولوجيا لدول الشرق الأوسط فإنهم يقدمون التكنولوجيـا علـى أسـاس المصـالح الاقتصاديـة وسياساتهم تساند تجارة التكنولوجيا مع الشـرق الأوسـط وقـد وضعـت الولايات المتحدة قيودا على نقل التكنولوجيا مثل القيود على بيـع السـلاح والمعدات العسكرية إلى الشرق الأوسط [٩٤].

لكن للدكتور محمود عبد الفضيل رأيا آخر هو أن دول الغرب وإسـرائيل وأمريكا تعمل جميعها منذ سنوات على نـزع سـلاح العلـم والتكنولوجيـا المتقدمة من عند العرب . وليس سرا أن بعض الجامعات الغربية في البلدان المتقدمة تضع اليوم بعض القيود والمعوقات أمام الدارسـين مـن طـلاب الدكتوراه العرب في بعض فروع الفيزياء النووية وأبحاث الفضاء . (لكـن هل العلم فقط يقتصر على الفيزيـاء النوويـة وأبحـاث الفضـاء ؟ ..) . ويستطرد الدكتور قائلا إن الدول الغربية تعمل على إزالة الحواجز الجمركيـة لتسهيل متدفقات التجارة فيما بين العالم شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . وتقيم في نفس الوقت وتعلي حواجز التكنولوجيا بين بلدان العالم المتقدم وبلـدان العالم النامي .. حتى تظل التكنولوجيا المتقدمة حكرا للعالم الأول . غـير أن

[94]Technology Transfer to The Middle East , Cogress of The United States , Office of Technology Assessment , Washington, p. 3 - 12

اختراق بعض البلدان الآسيوية لحاجز التكنولوجيا المتقدمة يهدد تلك الاستراتيجية الاحتكارية التي تقود بلدان العالم الأول [٩٥] .

ونعتقد أن يكون التغلب على عقبات نقل التكنولوجيا بأن نكسر هذه العقبات بالعلم والتعلم والتبحر فيه ونمضي في نفس الطريق الذي مضت فيه أوربا وأمريكا فنخترع نحن التقنية المتقدمة بمجهوداتنا ونسبق التكنولوجيا التي بلغتها الدول المتقدمة وفي نفس الوقت نقتنص من علم هذه الدول لو حانت الفرصة حتى لا نبدأ من الصفر .

٥ / ٣ – مشكلة العمالة العلمية والفنية :

تحتاج الدول النامية المنطلقة إلى نقل التقنية من الخارج إلى إعداد صفوف من العمالة العلمية والفنية وعمال الإنتاج المواكبة لهذه التقنية . وهي صفوف تفتقر إليها الدول النامية لذلك تفرض عليهم الدول المتقدمة أن تكون إدارة وتشغيل وصيانة الأجهزة المتقدمة عمليا بعمالة من لديها على الأقل في بداية تشغيل التقنية . وإذا ما تمكنت العمالة الوطنية من اكتساب الخبرة للعمل على معدات هذه التقنية المتقدمة فتزيح العمالة الأجنبية ، غير أنها في هذه الحالة تتعامل مع تقنية تقادم عليها العهد . إن الدول النامية واجهت في الآونة الأخيرة نقصا في العمالة العلمية والفنية والماهرة الضرورية لمقابلة الطلب المرتبط بالتنمية الاقتصادية ونقل التقنية من الخارج . لقد أدركت هذه الدول إن معظم العاملين يعملون في القطاع الزراعي ، لذلك بدأت تعلم وتدرب الأفراد مما أدى إلى امتصاص العمالة الزراعية من القطاع الزراعي . وزادت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية والبناء والخدمات . ولكن المديرين والإداريين وشئون الأفراد والعلميين والفنيين لا يزالون يمثلون نسبة صغيرة في القوى العاملة الكلية ، مما تطلب تنمية في التدريب المهني والتعليم الفني والتقني والجامعي حتى تتمكن البلاد من تشغيل وإدارة المصانع الجديدة ذات التقنية المتقدمة بعمالة

[٩٥] د. محمود عبد الفضيل : مصر ورياح العولمة . كتاب الهلال – دار الهلال بالقاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٢٣٤

وطنية . ويلاحظ تقرير لجنة التكنولوجيا بالكونجرس الأمريكي إن التسجيل في كل بلاد الشرق الأوسط فيما بين ١٩٦٠ – ١٩٨٠ أن نسبة المسجلين في المدارس الثانوية ارتفعت إلى الضعف . وفي بعض الحالات إلى ثلاثة أمثال . ولو أن التدريب لم يكن بنفس النسبة فلا يزال منخفضاً . ومن المأمول أن يكون من المتاح أن تزيد القوى العاملة الوطنية في العلميين والفنيين بناء على مجهودات تبذل في هذا الصدد . ونظراً للتباين في بلاد الشرق الأوسط في حجم وخصائص العمالة فقد أدى الوضع الاقتصادي إلى ظاهرة الهجرة . ولم تقتصر هذه الظاهرة على تحرك العمالة فيما بين دول الشرق الوسط بل جاءت من خارجها . وقد تركز العمال الأجانب في المهن الفنية أو في المهارات الدنيا والمهن اليدوية . بينما العمالة الوطنية تركزت في الوظائف الإدارية أو في مهن قطاع الخدمات بعيداً عن العمليات الإنتاجية [٩٦].

وحتى يتبين للقارئ أثر التقنية على العمالة كماً وكيفاً ، فنعرض لقصة الحاسبات الآلية لبيان هذا الأثر . إن تكنولوجيا العصر الحجري ظلت قائمة ملايين السنين . غير أن عصر المعادن لم يستغرق إلا خمسة آلاف سنة . ثم جاءت الثورة الصناعية فاستغرقت قرنين تقريباً من الزمان . ثم استغرق عصر الكهرباء أربعين عاماً ، والعصر الإلكتروني ٢٥ عاماً ، ثم جاء عصر المعلومات ولم يمض عليه عشرون عاماً ولا يزال سائداً [٩٧] . ظهرت الحاسبات الآلية ، فأصبحت كل مهمة ينفذها الجهاز الآن كان يؤديها مئات الموظفين الإداريين والعمال الكتابيين . ولم تخفض الأجهزة فحسب ، إنما حُسنت من أداء العاملين عليها من حيث السرعة والدقة والكفاءة . وكان في البداية يتطلب تركيب حاسب آلي لدى عميل فريقاً من الفنيين المهرة يعملون لمدة أسبوع أو اكثر لتركيب الجهاز . وكان يلزم لتشغيل الجهاز طاقم من المشغلين والمعاونين الفنيين لدوام كامل ويتراوح عددهم ما بين عشرين

---

96. Op. Cit. P. 71-76

٩٧ فرانك كليش : ترجمة حسام الدين زكريا ،: ثورة الإنفوميديا ، الوسائط المعلوماتية وكيف تغي عالمنا وحياتك ؟ .. عالم المعرفة ، ١٩٩٥ ، ص ١١

وثلاثين شخصا . وكثيرا ما كان يزيد عدد الميرمجين في الشركة الواحد عن المئات . لكن ذلك لم يجعل الشركات تمتنع عن إحلال الحاسب الآلي مكـــان العمل اليدوي ، فقد أصبح الإحلال أمــرا لا مفــر منــه . وقــد اســتخدمت المصارف وشركات التأمين ومؤسسات أخرى عدة آلاف مـــن المــبرمجين لتصميم أنظمة تطبيقية كالحاسبات وجــرد المخــزون والمــوارد البشــرية وتطبيقات أخرى .

وقد نمت إدارة تكنولوجيا المعلومات نموا متسارعا واستخدمت آلافا مــن المشغلين والمخططين ومحللي النظم والمبرمجين وأطقم الدعم الفنـــي ممـــا جعل التعقيد في تشغيل الحاسب الآلي فائدة واحدة هي الاســـتخدام الكـــامل للعمالة والأمان الوظيفي .

ثم ظهرت الحاسبات الآلية الشخصية . وجاء عصــــر انتـــهاء ســيطرة الحاسبات الآلية الرئيسية . ودخلت شركات كثيرة مجال إنتـــاج الحاســـبات الآلية الشخصية . وأنتجت المصانع في تايوان وكوريا وسنغافورة الحاسبات الشخصية بالملايين وكذلك الأجهزة الإضافية والطبعات ولوحـــات المفـــاتيح ومشغلات الأقراص الصلبة . وقد أصبحت نعمة على المشـــاريع الصناعيـــة والتجارية والعاملين بها . ولو أنها كانت كارثة على صناعة الحاسبات الآلية الرئيسية . ويتنبأ المشتغلون بالحاسبات الآلية بأنـــها ســـوف تعـــم أرجـــاء المعمورة ، وسيصغر حجمها ، وتصبح قابلة للتنقل بل محمولة ، وســتتعاظم قوتها في المعالجة والتنظيم [٩٨] .

والجدير بالذكر أن هناك نقصا حادا يواجه العالم المتقدم في شأن تشــغيل الحاسبات الآلية. وتثور قضايا في ألمانيا بشأن البطالة والــهجرة والســباق التكنولوجي . فألمانيا تعاني من بطالة تصل إلى ١٠ % من الأيدي العاملـــة وتطالب الحكومة بتأشيرات دخول في نفس الوقت لنحو ٢٠ إلى ٣٠ ألـــف من خبراء الكمبيوتر الأجانب لسد الفجوة التكنولوجية في البلاد . وذلك حتى لا تتخلف ألمانيا عن سباق التكنولوجيا العالمي . وليس في وسع ألمانيـــا أن تنتظر خمس سنوات حتى تتوصل إلى حلول من خلال برامج إعادة التدريـــب للفنيين والخبراء وانتظار الخريجين الجدد من كليات الهندسة والتكنولوجيا .

---

[٩٨] المرجع السابق ، ص ٣٠ – ٦٧ .

ولا تقتصر المشكلة على ألمانيا فقط إنما تمتد إلى أوربا بأسرها ، فهم في حاجة ماسة وعاجلة إلى خبراء أجانب في الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات . وسوف تصل عدد الوظائف الشاغرة في مجال تقنية المعلومات في أوربا إلى ١,٧ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٠٣ . وقد حدثت نفس المشكلة بأمريكا وهي تحاول حلها باجتذاب خبراء الكمبيوتر والتكنولوجيا الأجانب . وقد جذبت أمريكا آلاف الخبراء الأجانب في الصناعات التكنولوجية سنويا خاصة من الهند [٩٩]

إن العالم في طريقه إلى وفرة المعلومات في زمن قياسي بدلا من أنها كانت ضئيلة ويمكن توفيرها في أزمنة طويلة . لكن ذلك يتطلب أعداد من العلميين والفنيين ، يجب أن تعمل المدارس والمعاهد والكليات على توفيرهم . وإذا كان التدريب المهني والتعليم الفني والتقني يتوخى احتياجات المنشآت من العمالة المدربة والفنية والتقنية فيجب مساعدته في ذلك من قبل الدولة وإلا أصبحت مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الفنية والتقنية مصدرا من مصادر إغراق سوق العمل بتخصصات غير مطلوبة ، وسوف يترتب على ذلك امتناع الأفراد عن التسجيل في هذه الأجهزة التعليمية والتدريبية لأن الإنسان يتعلم ويتدرب ليجد له وظيفة يرتزق منها لا أن يجد الأبواب موصدة في وجهه .

أما الجامعات فلا أهمية عندها أن تغرق السوق بطوفان من الأفراد الذين لا يجدون لهم عملا . ذلك لأن التحاق الأفراد بالجامعات أصبح من باب تحصيل العلم والوجاهة لذلك لن يتوقف التسجيل فيها رغم أنها قد تقوم بتخريج أفراد لن يجدوا عملا ، وسيمثلون فائضا في المهن التي يعملون بها كخريجي كليات الحقوق أو بعض خريجي كليات الآداب (قسم اللغات الشرقية مثلا) أو خريجي كليات الطب والهندسة (خاصة حينما يتوقف بناء المستشفيات وإعدادها وتفيض الأعمال بالعمالة العلمية غير المطلوبة) .

وهكذا نشأت الجامعات في أوربا من أجل نشر العلم ولم يختلف الوضع في مصر وكانت رسالة الجامعة في بداية القرن العشرين تثقيف المصريين

---

[٩٩] محمد عيسى الشرقاوي : مقالة عن ألمانيا تبحث عن خبراء الكمبيوتر الأجانب ، جريدة الأهرام ، ٦ / ٤ / ٢٠٠٠

وتعليم الشعب معاني الحرية والاستقلال وحب الوطن . وفي تقرير اللجنة الدائمة التي شُكلت لوضع أول لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة المصرية كان هدف الجامعة هو ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم . وفي الوقت الحالي تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي ، وهي تعمل على الارتقاء بالمجتمع حضارياً ، متوخية في ذلك المساهمة في رُقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية [١٠٠] . لكن أين علاقة الجامعات بالاقتصاد الوطني ؟ .. لقد كان جوهر الجامعة منذ بواكير ظهورها هو إذاعة الجديد من الفكر والمعلومات وتدريسه لأجيال ناشئة في آن واحد ، كما يقول الدكتور مصطفى سويف [١٠١] . لذلك فلا علاقة للجامعة بهذا الاقتصاد . فهل بهذه الطريقة تنفصم عرى التعليم عن احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة ؟ . . وهل من الحكمة أن تتدفق التخصصات إلى سوق العمل دون أن تجد لها وظائف تشغلها . إننا نطالب أن يتغير هدف الجامعات ويضاف إليه ارتباطها بسوق العمل وتلبية احتياجات المنشآت من العمالة طبقاً للمواصفات والأعداد المطلوبة .

٥ / ٤ – مشكلة المشروعات الصغيرة :

المنشآت الصغيرة مازالت موجودة بوفرة في كل أرجاء العالم ، وتتعايش المشروعات الصغيرة مع المشروعات الكبيرة التي تمتلكها الدولة أو المشروعات الكبيرة الخاصة . وهذه المشروعات الصغيرة تقوم بدور ثانوي ومكمل في الحياة الاقتصادية . وهذه المشروعات لها أهمية نسبية في البلاد الرأسمالية وليس كما هو الحال في البلاد الاشتراكية . وتتميز هذه المشروعات بأنها في حالة تغير دائم يتسم بتحقيق بدايات وتوسعات وانكماش في البعض منها واختفاء في البعض الآخر .

---

[١٠٠] د . مصطفى سويف : مصر الحاضر والمستقبل ، كتاب الهلال الصادر عن دار الهلال بالقاهرة ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ٢٢ – ٢٣ .

[١٠١] المرجع السابق ، ص ٢٧ .

يضع الاقتصاديون المشروعات الصغيرة في خانة القطـــاع التقليـــدي أو المتخلف أو غير المنظم . وتضم الورش صغيرة الحجم والصناعات الأسـوية والمشروعات الزراعية الصغيرة . أما القطاع الحديـــث أو المنظـــم فيضـــم المشروعات الكبيرة والنشاطات الحكومية . وهذه مشروعات زادت أهميتـــها في الوقت الحاضر بإنتاجها الصغير وهي تكمل بالضرورة الإنتاج الكبير .

يلاحظ أن بمنشآت الأعمال الصغيرة التي يعمل بها أقل من مائة عامل ما يزيد على نصف العمالة الصناعية . وتقدم جانبا كبيرا جـــدا مـــن إجمـــالي الإنتاج في العالم الثالث . ومن المعروف أن الصناعات الصغيرة ومتوســطة الحجم تؤدي دورا في توليد الدخل وخلق فرص العمل على السواء . وهـــي أعمال مكثفة للعمل وتستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبيا تتواكب مـــع وفـــرة العمالة وندرة رأس المال . وتعد من الأعمال الأكثر كفاءة في مجال استخدام رأس المال وتعبئة المدخرات والمهارة التنظيمية وغيرهـــا مـــن المـــوارد . ويمكن أن تكون موردا مفيدا للصناعات الكبيرة وتحقق الطلبات بصورة أكثر كفاءة من الصناعات الكبيرة ، وهي تنجح في خدمـــة أســـواق محـــددة أو متخصصة لا تجذب إليها الصناعات الكبيرة في بعض الأحيان .

المنشآت الصغيرة هي موقع للتدريب على التنظيم ومختـــبر للصناعـــات الجديدة ولكن إذا استخدم المشروع أقل من مائة عامل فهو مشروع صغـــير أو متوسط الحجم .ويقسم الاقتصاديون المشروعات الصغيرة حســـب حجـــم العاملين فيها على أساس أنه إذا قل عدد العاملين عن عشرة عمـــال فذلـــك مشروع أسري (وفي رأينا أنه يمكن ألا يكون أسريا) . أما إذا تراوح بيـــن عشرة وتسعة وأربعين عاملا فهو صناعة صغيرة . وإذا تراوح بين خمسين وتسعة وتسعين عاملا فهو صناعة متوسطة . وإذا تكون من مائة فأكثر فهو صناعة كبيرة .

المشروعات الصغيرة تواجه مشاكل عديدة خاصة في دول العالم الثالث . فيعوز هذه المشروعات الحصول على الائتمان المؤسس وتيسيرات الحكومة وكذلك المعونة الفنية والتسويقية . وتنحصر مسئولية المشروع في شـــخص واحد فهو المنتج والمدير والممول والمسوق . ولا تقف الحكومة بجانب هذه المشروعات لأنها مشروعات مكثفة للعمالة وتقـــف بجـــانب المشـــروعات الكبيرة لأنها مشروعات مكثفة لرأس المال .

والسياسة الحكومية تؤثر على المشروعات الصغيرة حينما تفرض رسوماً جمركية وحوافز للاستثمار ولا تستفيد منها غير المشروعات الكبيرة . ولا تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة ولا تقرض إلا الشركات الكبيرة ، مما يظهر الحكومة بمظهر المتخلى عن هذه المنشآت الصغيرة [١٠٢].

إن لمقاومة هذه العقبات ، تكون ابتداء بإنشاء بنك لإقراض المنشآت الصغيرة . إذ أن عدم كفاية الائتمان يعد إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه الأعمال الصغيرة في البلاد النامية . ويلاحظ أنه قد نشأت في البلاد النامية مؤسسات على غرار النظام المصرفي تقوم بإقراض المنشآت الصغيرة . وهناك مؤسسات تنشئها الحكومة للقيام بهذا الدور مثلما هو الوضع في إندونيسيا . كما يلاحظ أنه إذا لم تقم مثل هذه البنوك فإن المرابين يمكن أن يتدخلوا في عملية التمويل مما يزيد العبء على صاحب العمل نظراً لارتفاع سعر الفائدة . وهناك جمعيات تعاونية تساهم في إقراض الأفراد مثلما هو الحال في الهند وكينيا . وقد تكون هناك هيئات حكومية تدفع مثل هذه القروض مثلما هو الحال في مصر . ويرى الاقتصاديون أن عملية الإقراض الصغير لمنشآت العمال يمكن أن تفضي إلى أسواق جديدة وتحقيق أرباح في آخر الأمر كما يرون أن عدم اهتمام الدولة بحسم مواقف النزاع بين الصناعات الوطنية ورأس المال الأجنبي لا يجعل سيطرة الوطنيين على الاقتصاد كاملة . ويرون أن الاقتصاد يعوزه مشروعات متوسطة الحجم يمتلكها المواطنون ويديرونها (مثال ذلك حالة الكاميرون) . وقد حدث في الكاميرون أن تدخلت الدولة في الاقتصاد وانحازت إلى المشروعات الأجنبية الكبيرة . غير أن المنظمين الوطنيين حققوا نجاحاً في تجارة القطاعي وفي التعامل في الممتلكات العقارية في الحضر ، لكنهم لم يغزوا قطاعات الاستيراد والتوزيع إذ لا يزال رأس المال الأجنبي مسيطراً عليها .

ومن أجل إنجاح المشروع الخاص يجب ألا تعمل الدولة في مجال رقابة تنمية المشروعات وتعويقها إنما أن تقوم بتنشيطها مثلما حدث في إندونيسيا

---

[١٠٢] جالن سبنسر ، ترجمة الدكتور صليب بطرس : منشآت الأعمال الصغيرة ، اتجاهات في الاقتصاد الكلي ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ ، ص ٩٥ — ١١٥ .

. ويلاحظ أن الائتمان منخفض التكلفة أدى إلى تشجيع النشاطات في قطاعي التجارة والخدمات أكثر من تشجيع التنمية في قطاع الصناعات التحويلية ومثل ذلك ما حدث في جاوة في إندونيسيا . كما أن السياسة الضريبية في ذلك البلد أدت إلى إشاعة عدم تيقن بين دافعي الضرائب في شأن مقدار ما يلتزمون بدفعه فعلاً . ومن ثم تصبح المنشآت الصغيرة تحت رحمة المساومة على مقدار الضريبة مما يفتح باب الرشوة من أجل تخفيض مبلغ الضرائب المستحق .

ويوصي الاقتصاديون من أجل قيام المنشآت الصغيرة وتنشيطها وتنميتها بالآتي :

يجب أولاً إتاحة الائتمان لهذه المنشآت من خلال رفع الحدود القصوى لمعدل الفائدة أو إزالة هذه الحدود مما يجعل إقراض منشآت الأعمال عملاً مربحا للبنوك القائمة . ويدعي الاقتصاديون في ذلك إلى أن عدد المنشآت الصغيرة سوف يتزايد . ولكن لا يجوز في رأينا أن يصل الأمر إلى ذبح صاحب المنشأة الصغيرة من أجل تنمية المنشآت الصغيرة . فمن ذلك الذي يقدم على الاقتراض لو كان سعر الفائدة دون حد أقصى ؟ ..

يجب ثانياً تقديم خدمات استشارية في مجال المال والأعمال للمنشآت الصغيرة الجديدة مثل المحاسبة والإدارة المالية وعمليات تقييم السوق والجرد والتسعير . ونعتقد أن ذلك سيكون عمل المؤسسة العامة للصناعات الصغيرة في مصر .

ويجب ثالثاً وقف المنافسة غير العادلة بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة المتمثلة في منح إعانات للأخيرة دون الأولى أو تخفيض الرسوم على الثانية دون الأولى

يجب رابعاً أن تقوم الحكومة بسد النقص في العمالة الماهرة عن طريق التدريب .

ويجب خامساً إزالة العقبات المعقدة عند طلب استصدار ترخيص للمنشاة الصغيرة واختصار إجراءات ذلك الاستخراج .

إن المشروعات الكبيرة لا غني لها عن المشروعات الصغيرة فهي سـند لها في أداء أعمال لا تقوم بها المشروعات الكبيرة ومن ثم يجب الأخذ بيدها حتى تنمو وتزدهر [١٠٣]

---

[١٠٣] المرجع السابق ص ٩٥ – ١٣٨ .

خاتمة

إن الهدف الاقتصادي للدول هو هدف تحقيق الوفرة أي الانتقال من الندرة إلى الوفرة . والدول في سبيل ذلك تواجهها مشكلات اقتصادية كثيرة سواء تخص الموارد البشرية أو الموارد غير البشرية أو التنمية الاقتصادية ذاتها ، ونستعرض هذه المشكلات وتشخيصها وحلولها فيما يلي :

الموارد البشرية :

المشكلة السكانية هي أم المشاكل . وتتمثل في زيادة المواليد زيادة مضطردة بما يحمل أعباء على الاقتصاد ينوء بها . تتمثل في تربية الأطفال تربية سليمة ومنعهم من الاشتغال في سن مبكرة وتوظيفهم حينما يكبرون وإقامة مساكن لهم أو لأسرهم التي يكونونها . وجزل الأجور لهم حتى يتمكنوا من المأكل والملبس والمأوى الجيد والادخار توطئة للاستثمار ، فكيف تحد الدولة من ذلك النمو السكاني الهائل ؟ .. لقد كانت الحروب والأوبئة والمجاعات تتكفل بذلك مما أدى إلى ارتفاع الوفيات فتبتلع ما تعطيه الإناث من مواليد ، أو ما تعطيه تقصفه الوفيات . لكن تطور الخدمات الصحية حد من ارتفاع الوفيات ، وصار أمام الدول مواجهة ارتفاع معدلات المواليد والحد منها حتى لا تثقل على الاقتصاد الوطني . وحتى تتمكن الدول من مواجهة ذلك الخطر السكاني صار عليها أن تتبنى سياسة تهدف منها إلى الوصول إلى توازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات وبذلك تتلافى النمو الزائد . وفي نفس الوقت تعمل الدولة على الارتفاع بخصائص السكان فتمحو الأمية وتمنع تشغيل الأطفال حفاظا على إنتاجيتهم وتقوم بتعليم الشعب ذكورا وإناثا . وتركز على المرأة لأن المرأة المتعلمة أقل إنجابا من المرأة الجاهلة والمرأة المشتغلة أقل قذفا للمواليد من ربة البيت .

ولا يمكن للدولة أن تحقق الوفرة إلا إذا كان في يد كل إنسان دخل يواجه به ظروف المعيشة لذلك تواجه الدولة مشكلة البطالة ، تلك التي تجلب معها كثيرا من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون الدولة في غنى عنها لو اجتثت شأفتها وأحسنت التخطيط للعرض من القوى العاملة بما يتواءم مع الطلب عليها . ويتواكب العرض مع الطلب تعليما ومهنة وتدريبا وكما ونوعا .

وإذا تمكنت الدولة من امتصاص البطالة وهي تتمثل في أعداد الداخلين الجدد لسوق العمل أو هؤلاء الذين تعطلوا عن العمل أو في هؤلاء الذين لا حاجة للعمل لهم رغم أنهم يعملون ، ويضعون تحت اسم البطالة المقنعة أو العمالة القاصرة . إذا تمكنت من ذلك فقد تخلصت من مشكلة البطالة . وهي تتخلص منها بالسعي نحو تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد ، وتوفير الحماية الاجتماعية للعاطلين ، ودعم وتشجيع القطاع الخاص ، ووضع برامج

للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة . ومن خلال بناء استراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل تعمل على تحقيق التوظيف الكامل واقتلاع جذور البطالة وإنشاء فرص عمل جديدة منتجة .

وقد تواجه الدولة في نفس الوقت أزمة في فرص العمل ، تتمثل هذه الأزمة في عدم القدرة على إنشاء فرص للعمل أو أن تتوفر فرص العمل غير أنها لا تجد من يشغلها . ويكون على الدولة ومنشآت القطاعين العام والخاص أن تعمل على توفير فرص العمل اللازمة للعرض من القوى العاملة وأن تعمل في نفس الوقت على تعليم وتدريب الأفراد على الوظائف ذات المواصفات الخاصة والتي لا تتوفر عمالتها . وترجع أزمة فرص العمل إلى قصور في إمكانات التعليم والتدريب ، أو الأخذ بالتقنية الحديثة، أو غزو العولمة للدول النامية . وعلاج هذه الأزمة يكون ببدء حرب علنية ومستمرة على الأمية ، ثم القيام بعملية مزاوجة بين التعليم والتدريب ، فيدخل في التعليم الابتدائي الإعداد المهني . وكذلك يدخل في التعليم المتوسط أو الإعدادي التدريب المهني . وكذلك يدخل في التعليم الثانوي التعليم الفني والتقني . والتعليم التعاوني في التعليم الجامعي وهو يتم عن طريق تعاون المنشآت وأجهزة التعليم الجامعي معاً في إكساب الطلاب التعليم النظري والعملي .

والتقنية الجديدة تؤثر في فرص العمل بتخفيضها ورفع مستوى العاملين الذين يديرونها ويقومون بتشغيلها ، ولو أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج ووفرته ، وهو الهدف المقصود . وذلك لمهاجمة الندرة في الموارد الاقتصادية . لكن التقنية الجديدة تؤدي إلى تخفيض العمالة المباشرة غير أنها لا تخفض من العمالة غير المباشرة وستجد العمالة التي تم الاستغناء عنها أعمالاً في مجالات أخرى . فالتقنية قد تغير نوعية العمل ومكانه بالنسبة للعمال الذين استبدلوا بالآلات ولكنها لا تقلل بالضرورة فرص العمل في الاقتصاد ككل . غير أن ذلك يقتضي إعادة تدريب العمال الذين تأثروا مباشرة بالتغير التقني لكي يتمكنوا من الحصول على عمل جديد في مجالات أخرى .

أما العولمة فمعروف عنها أنها تؤدي إلى البطالة لأنها تدخل إلى البلاد بمشروعات مكثفة لرأس المال ، ولكننا نرى أن هناك فرص عمل كثيرة في مجال الخدمات لا يمكن للعولمة أن تدخلها أو التقنية الجديدة مثل تعليم البشر وتدريبهم ومحو أميتهم والتمريض والتثقيف والصحافة . وكل الأعمال التي لا تحتاج إلى أدوات حديثة لإنجازها . ويكون التوسع في مشروعات إنشاء المدن الجديدة وسيلة من وسائل إنشاء فرص العمل .

الموارد الاقتصادية غير البشرية :

وإذا كانت هناك أزمات في السكان والعمالة وفرص العمل وهي تخص الموارد البشرية ، فإن هناك أزمات أيضاً في الموارد الاقتصادية غير البشرية . وعلى رأس هذه الأزمات أزمة الطاقة . وهذه الأزمة ببساطة تتمثل في حاجة بعض الدول

النامية إلى الطاقة لكن يصعب عليها تمويل استيرادها لارتفاع أثمانها . وبفضل التقدم التكنولوجي سوف تتغلب الشعوب على هذه الأزمة ، ويصبح من السهل الحصول على البترول واستخراجه في الدول المختلفة فضلا عن أن التقدم التكنولوجي قد يكشف عن مصادر للطاقة جديدة أرخص من المصادر الحالية مثل الطاقة الشمسية .

أما أزمة المياه فهي موجودة في تلك البلاد التي تعاني من نقص أو نقص شديد في المياه أو بالأحرى ندرة أو محدودية للموارد المائية . ويجب العمل في هذا الصدد على ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة وتنمية هذه الموارد وإضافة موارد مائية تقليدية سواء بإسقاط مطر صناعي أو إعادة استخدام مياه الصرف بعد تكريرها وتصفيتها أو تحلية مياه البحر .

بالنسبة لأزمة الغذاء ، نتجت هذه الأزمة من زيادة البشر ونقص الموارد الغذائية أو عدم كفاية الموارد المتاحة . وذلك يتطلب زيادة الإنتاج الغذائي في المناطق التي تشح فيها أو نقل المنتجات الغذائية من المناطق التي تتاح فيها بوفرة إلى المناطق التي تشح فيها . وأخيراً العمل على تحسين التوازن بين عرض الأرض والطلب عليها بزيادة الأراضي الصالحة للزراعة وتقليل عدد السكان الذين يقيمون عليها .

وأخيراً تأتي أزمة التصحر ، وفيها تتدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة بسبب عدة عوامل منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان . وتلعب العوامل الطبيعية دوراً في تصحر الأرض مثل قلة المطر وعرضة الأرض للتعرية بسبب الرياح . وقد يقوم الإنسان بالأضرار بها مثل الرعي الجائر والزراعة التي لا تراعي التوازن البيئي وتوغل العمران في الحضر والريف على أراضي الزراعة والمراعي بالإضافة إلى قطع أشجار الغابات والاحراج .

وهناك وسائل مختلفة لمقاومة التصحر ، على رأسها الوسائل التقنية وهي تصوب العوامل التي أدت إلى تدهور الأرض ، وذلك بجعل النظام البيئي يتحمل ما فوقه ، ومنع تقطيع الأشجار ، وتغطية الأرض نباتياً لحماية التربة من عوامل التعرية ، وتوسعة الزراعة في المناطق الهشة قليلة المطر .أوهناك الوسائل الاقتصادية وهي القيام بمشروعات لمكافحة التصحر وصون نظم الإنتاج في المراعي والزراعات المطرية والزراعات المروية وتثبيت الكثبان الرملية . وهناك الوسائل الاجتماعية تتمثل في الإنفاق على مشروعات التصحر وليس على مشروعات قليلة الصلة بعلاج الضرر الذي سببه الجفاف والتصحر .

التنمية الاقتصادية :

إن على الدول النامية أن تلجأ إلى التنمية الاقتصادية حتى تنتشل نفسها من حالة التخلف الاقتصادي الذي تعيش فيه . ورغم ما قيل من نظريات اقتصادية لانطلاق التنمية الاقتصادية ، إلا أن التجارب العملية هي المحك الحقيقي لبيان فاعلية الإجراءات التي تتخذ وصدق النظريات الاقتصادية . وقد دخلت الدول في

نماذج اقتصادية مختلفة للتنمية ، وتدور هذه النماذج بين إطلاق يد الأفراد للقيام بمشروعات اقتصادية أو تدخل الدولة للقيام بها أو تعاونهما معا في سبيل تنمية منطلقة . وبينما كان أحد النماذج وهو التنمية التلقائية يعتمد على تنمية نشاطات الزراعة والصناعة والمواصلات كوسائل للتنمية وذلك بتعاون الأفراد مع الدولة . اقتصر النموذج الثاني على تنمية الصناعات خاصة الصناعات الثقيلة وأهمل الزراعة والمواصلات وحد من الاستهلاك مع قيام الدولة بالتخطيط والتنفيذ .

وإذا كان الغرض من التنمية الاقتصادية تحقيق الوفرة ، غير أن هناك معوقات لتحقيق ذلك . فهناك نقل التكنولوجيا ذاتها يواجه صعوبات وهي التي تحقق تلك الوفرة . وهناك عدم توفر العمالة العلمية والفنية اللازمة لإدارة وتشغيل هذه التكنولوجيا على فرض موافقة الدول المصدرة لها على نقلها . وهناك معاناة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المساعدة للمنشآت الكبيرة في تحقيق الوفرة .

وتتمثل مشكلة نقل التكنولوجيا في أن الدول المتقدمة تضع شروط لنقل التكنولوجيا ، فهي التي تقوم بإدارتها وتشغيلها وصيانتها . ولا تسمح للدول المستقبلة لها أن تعدلها أو تأقلمها مع البيئة . فضلاً عن أن هناك وقتاً طويلاً لتعليم وتدريب المواطنين على التقنية المستوردة . وإذا ما مضى الوقت وتم التدريب والتعليم ، فإن هذه التقنية تكون قد تقادم عليها الزمن ، ويصبح من اللازم استبدالها وإعادة تدريب وتعليم الأفراد على إدارة الجديد منها وتشغيله .

لكن إذا كان الغرب يحتكر التقنية المتقدمة فإن بلادنا عليها كسر هذا الاحتكار . وعلينا أن نعلم وندرب ونخترع تكنولوجيا خاصة بنا ونتفوق على الغرب بإضافة تكنولوجيا جديدة .

لقد تكشف الوضع عن أن إدارة وتشغيل التقنية الجديدة يتطلب إعداد الكوادر التي تقوم بالإدارة والتشغيل والصيانة . وذلك ما يجب على مراكز التدريب المهني ومعاهد التعليم الفني والتقني بل والجامعات أيضاً القيام به . عليهم أن يتعرفوا على احتياجات النشاطات الاقتصادية المختلفة من المهن لتعليم الأفراد عليها وتدريبهم فيجدون فرص العمل جاهزة تستقبلهم بمجرد تخرجهم لا ينتظرون سنين طويلة أو يحاولون أن يعيدوا تدريبهم وتعليمهم ليجدوا وظائف يعملون بها .

المشكلة الثالثة التي تواجه التنمية الاقتصادية هو عدم تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة رغم أنها منشآت تعتمد على تقنية مكثفة للعمالة وتوفر مزيداً من فرص العمل وهي مراكز جاهزة لتدريب العمال الكبار وصغار السن . وتوجد عقبات كثيرة تواجه هذه التنمية ، تتمثل في عدم تقديم الائتمان اللازم للتشغيل وعدم تقديم خدمات استشارية من قبل الحكومة لهذه المنشآت ، وعدم توافر العمالة المدربة لبدء الانطلاق . ولن تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الخروج من كبوتها إلا إذا ما تم تسهيل إجراءات الائتمان وأسعاره . ووقف المنافسة غير العادلة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة . وتوفير العمالة المدربة بداية من قبل مراكز التدريب الحكومية ، ولو أن هذه المنشآت سوف تكون بؤر للتدريب فيما بعد إنشائها ، وكذلك تسهيل إجراءات إنشاء هذه المنشآت .

فهرس المراجع

١ – المراجع العربية

جالن سبنسر ، ترجمة الدكتور صليب بطرس : منشآت الأعمال الصغيرة ، اتجاهات في الاقتصاد الكلي ،الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩.
د . رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٧.
د . سامر مخيمر وأ / خالد حجازي : أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق والبدائل الممكنة ، عالم المعرفة بدولة الكويت ، العدد ٢٠٩ ، ١٩٩٦ .
د. عاطف السيد : دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار المجمع العلمي بجدة ، ١٩٧٨ .
ا . عبد المغني سعيد : تخطيط القوى العاملة وسياسات الاستخدام ، كتاب العمل ، مارس ١٩٨٩ .
فرانك كليش : ترجمة حسام الدين زكريا : ثورة الإنفوميديا ، الوسائط المعلوماتية وكيف تفي عالمنا وحياتك ؟ .. عالم المعرفة ، ١٩٩٥ .
د . محمد حامد عبد الله : اقتصاديات الموارد ، جامعة الملك سعود ، ١٩٩١ .
د . محمد عبد العزيز عجمية : الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ، ١٩٧٨ .
محمد فاعور : خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة – السياسات السكانية في الدول العربية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ١٩٩٩ .
د .محمد عبد الفتاح القصاص : التصحر ، تدهور الأراضي في المناطق الجافة ، علم المعرفة بالكويت ، ١٩٩٩
د . محمود عبد الفضيل : مصر ورياح العولمة . كتاب الهلال – دار الهلال بالقاهرة ، سبتمبر ١٩٩٩

د .مصطفى سويف : مصر الحاضر والمستقبل ، كتاب الهلال ، دار الهلال بالقاهرة ، يناير ٢٠٠٠
د . نجيب غيتة : بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصري . المؤتمر الإقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٨ .
هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ، عالم المعرفة ، مترجم بواسطة د . عدنان عباس علي ، ١٩٩٨ .

٢ – المراجع الأجنبية

Technology Transfer to The Middle East , Congress of The United States , Office of Technology Assessment , Washington
United Nations , The Determinants & Consequences of Population Trends , Volume 1 , New york , 1973

فهرس المحتويات